

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)
ص.ب 860 ، شارع الكاريتاس
بيت لحم ، فلسطين
هاتف: +972-(02)-274-1889
فاكس: +972-(02)-277-6966



محافظة بيت لحم واقع وإحتياجات وطموحات

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
4	1. المقدمة
6	2. الخلفية الجغرافية والتركيبية الديموغرافية والاجتماعية والخدماتية لمحافظة بيت لحم
8	3. القطاع الصحي أ. مؤسسات السلطة: 1. مديرية الصحة: صحية بيت لحم ب. المؤسسات الخاصة والأهلية: 1. الإغاثة الطبية 2. الهلال الأحمر الفلسطيني 3. مستوصف دير الروم الكاثوليك 4. اتحاد لجان العمل الصحي
19	4. القطاع التعليمي أ. قطاع التربية والتعليم ب. التعليم العالي
23	5. القطاع الزراعي المؤسسات الزراعية في محافظة بيت لحم: أ. مؤسسات السلطة 1. مديرية زراعة بيت لحم: 2. قسم البيطرة: ب. المؤسسات غير الحكومية: 1. معهد الأبحاث التطبيقية - القدس 2. جمعية الإغاثة الزراعية
30	6. القطاع الإقتصادي: أ. القطاع السياحي ب. قطاع العمال ج. قطاع الصناعة د. القطاع التجاري
34	7. القطاعات الخدماتية والبنية التحتية أ. وزارة الأشغال العامة ب. سلطة المياه والمجاري ج. شركة الكهرباء د. شركة الاتصالات الفلسطينية

	ه. المواصلات/ دائرة السير
	و. بريد بيت لحم
40	8. المؤسسات القانونية والتشريعية أ. الحكم المحلي ب. دائرة الحكم المحلي
44	9. قطاع الإعلام
46	10. المؤسسات الإجتماعية الإنسانية: أ. وزارة الشؤون الإجتماعية ب. مؤسسة نادي الاسير
48	11. لجان الطوارئ وإدارة الازمات أ. لجنة الطوارئ الوطنية والإسلامية ب. لجنة تنسيق عمل الحارات: " لجنة طواريء بيت ساحور "
52	12. شهداء وجرحى وأسرى الانتفاضة أ. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى: ب. الجرحى ج. الاسرى الفلسطينيين من محافظة بيت لحم

1. المقدمة:

شهدت محافظة بيت لحم كغيرها من محافظات الوطن خلال العامين الماضيين سلسلة من الأحداث والمتغيرات ألفت بظلالها على النسيج المجتمعي والسياسي في هذه المحافظة مما سيكون له ابعاد مستقبلية ولذلك فإنه من الضروري الوقوف على مجمل اوضاع المحافظة خلال العامين الماضيين في محاولة لإستشراف المستقبل ورغم صعوبة هذا الموضوع بسبب التداخلات المختلفة ما بين الاحداث بحد ذاتها والتطورات السياسية والإجتماعية والمؤسسية على الصعيدين المحلي والدولي فإنه من المناسب البدء بعرض موجز للحقائق والمتغيرات بمحافظة بيت لحم.

2. الخلفية الجغرافية والتركيبية الديموغرافية الاجتماعية والخدماتية لمحافظة بيت لحم

تتكون محافظة بيت لحم من 32 تجمع سكاني إضافة إلى بعض التجمعات الصغيرة جدا، وبحسب الإحصاء الفلسطيني الذي جرى عام 1997 وصل مجموع سكان المحافظة إلى 132090 نسمة، يشكل الذكور ما نسبته 1.85% والإناث نسبة 48.4% من أعداد السكان. حيث يتوزع السكان على التجمعات الحضرية 45471 نسمة (34.4%) والتجمعات الريفية 76056 نسمة (57.6%) والمخيمات 10563 نسمة (8%). وبحسب توقعات النمو السكاني يصل عدد سكان المحافظة عام 2003 إلى 169317 نسمة.

يشكل السكان الذين يدينون بالديانة المسيحية ما نسبته 17% من مجموع سكان المحافظة بينما يدين باقي السكان بالديانة الإسلامية ويشكلون ما نسبته 83% من مجموع سكان المحافظة.

توصف التركيبة السكانية لمحافظة بيت لحم كما باقي الأراضي الفلسطينية بالمجتمع الشبابي حيث يشكل السكان الذين تتراوح أعمارهم من عمر أقل من سنة واحدة إلى 19 سنة 56.5% ومن عمر 20 سنة إلى 39 سنة 28.8% ومن 40 إلى 59 سنة إلى 9.7% ومن 60 سنة وما فوق 5% من مجموع أعداد السكان.

يبلغ معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة 5.8 نسمة ومعدل مجموع الأسر بمختلف أعداد أفرادها يصل إلى 22602 أسرة مكونه من فرد إلى أكثر من 11 فردا.

أظهرت الأرقام الإحصائية للحالة التعليمية لمجتمع محافظة بيت لحم المستوى التعليمي الجيد للسكان حيث لا تتجاوز نسبة الامية بين السكان فما هم فوق سن 10 سنوات 11% من السكان في حين تصل نسبة الذين درسوا الابتدائية والثانوية 63.5% اما الجامعيين فنسبتهم تصل 8.4% والباقي يتوزعون على الشهادات العليا. حيث يتواجد 446 شخص من حملة شهادة الماجستير و 134 من حملة الدكتوراة.

كما أن نسبة توزع الأمية في المناطق الحضرية هي الأقل (6.4%) تليها المخيمات (11.4%) وأعلىها في الريف (14%) وهذا يرتبط عادة بمستوى الدخل والعادات ومستوى ثقافة الأهل.

كما أن أعداد السكان الذين فوق سن العاشرة ونشيطون اقتصاديا (قادرون على العمل بما فيهم العاملين والعاطلين عن العمل) يصل إلى 38.9% (34948 نسمة) وغير نشطين اقتصاديا إلى 60.5% وغير ذلك إلى 0.6%، علما بأن 13.8% من النشيطين اقتصاديا إناث. ومن الجدير ذكره أن نسبة أعداد الطلاب المتفرغين للدراسة يصل إلى 27% وربة منزل إلى 26.1% من المجموع الكلي لعدد السكان فوق سن العاشرة.

يصل المجموع الكلي للمساكن المأهولة في محافظة بيت لحم إلى 22105 مسكن تحتوي على ما مجموعه 72569 غرفة سكنية أي بمعدل 0.5 غرفة لكل شخص وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لبقية محافظات الوطن. بالنسبة للخدمات التحتية المتوفرة في المحافظة يمكن وصفها بما يلي: هنالك 21353 مسكن مرتبط بشبكة مياه عامة و407 مسكن مرتبط بشبكة مياه خاصة والباقي غير متصل بشبكات مياه. أما على مستوى الكهرباء يوجد 21385 مسكن مرتبط بشبكة كهرباء عامة، بينما 191 مسكن مرتبط بمولد كهرباء خاص وحوالي 550 مسكن لا يوجد لديها مصدر كهرباء. أما بالنسبة لاتصال المسكن بالصرف الصحي فهناك حوالي 5697 مسكن مرتبط بشبكة عامة لصرف الصحي 15925 مسكن مرتبط بحفرة امتصاصية وحوالي 500 مسكن غير متصله بمصدر تصريف صحي، كما أن 77.5% من مجموع المساكن المسكونة في محافظة بيت لحم مملوكة من قبل ساكنيها بينما 22.2% من المساكن المأهولة تعتبر مساكن مستأجرة. وتوضح هذه الأرقام ان محافظة بيت لحم تعتبر محافظة متطورة ومزدهرة.

3. القطاع الصحي

أ. المؤسسات الحكومية:

1. مديرية الصحة: صحية بيت لحم

تعاني وزارة الصحة بشكل عام من نقص وعجز مالي وإداري نتيجة ظروف الحصار والإغلاق علاوة على حجز إسرائيل لمبالغ طائلة من عائدات السلطة الفلسطينية من أموال الضرائب لأكثر من سنتين سبب لها العجز وان كان ليس كلياً إلا أنه انعكس على مستوى الأداء والخدمات المقدمة لقطاع كبير من الجمهور الذي يعتمد على مساعدات وعلاج هذه الوزارة بدرجة كبيرة خاصة في ظل الإغلاق المستمر منذ أكثر من سنتين مما أضاف أعباء إضافية على كاهل الوزارة انعكس على أداءها في الخدمات المقدمة. وهذا التغيب لم بشكل كامل إنما حاول العاملين جاهدين ضمن المتاح والمتوفر الاستمرار معتمدين على التعاون والمساعدة من الجهات الطبية الأخرى والمؤسسات الخاصة من عيادات ومراكز صحية.

وفيما يلي يمكن إجمال المصاعب التي تواجهها صحة بيت لحم:

- انخفاض الخدمات المقدمة لصحة المدارس.
 - انخفاض الخدمات المقدمة لصحة البيئة.
 - انخفاض الخدمات المقدمة لمراكز صحة الأمومة والطفولة.
 - انخفاض الخدمات المقدمة لعيادات التطعيم الأساسي.
 - انخفاض الخدمات المقدمة للصحة والإرشاد النفسي والاجتماعي.
 - انخفاض الخدمات المقدمة في ما يتعلق بتوزيع الأدوية للأمراض المزمنة.
 - النقص الحاد في مستودعات الأدوية بشكل عام.
 - عدم القدرة على الإشراف على الجمعيات الغير حكومية والمستشفيات الخاصة.
 - عدم القدرة على تنظيم الاجتماعات وورشات العمل كالسابق.
 - عدم القدرة على المراقبة العيادات الصحية.
 - غياب الأخصائيين وعدم القدرة على الوصول بسبب الاغلاقات.
 - عدد من الأطباء والمرضى المصابين الذين يتلقون العلاج في مراكز التأهيل.
 - ارتفاع حاد في نسبة الوفيات أكثر من 400 شخص توفوا نتيجة الأوضاع.
 - ارتفاع عدد المصابين بالإعاقات الحركية وغيرها.
 - انخفاض مستوى المعيشة للأفراد الأمر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على خدمات دائرة الصحة.
 - التأخر في إرسال الأدوية من رام الله.
- وبالتخصص حول نشاطات الأقسام والبرامج المختلفة الخاصة بصحة بيت لحم ومدى تأثيرها بالإغلاقات والمنع والمحددات على التنقل يمكن عرضها على الشكل التالي:

صحة البيئة:

- انخفاض عدد زيارات التفتيش على: المصانع والمطاعم وصحة بيئة المدارس والمرافق التابعة لها ونيابيع المياه والصرف الصحي وغيره مما يؤثر على البيئة
 - انخفاض المراقبة على فحص العينات من: الخضراوات، المجاري والصرف الصحي، صلاحية مياه الشرب والتأخير والانخفاض في العينات المعدة للفحص بالمختبرات وكذلك متابعة التلوث الناجم عن القصف
 - انخفاض عدد ورشات العمل والمشاركين في المحاضرات وورشات العمل
 - عدم مقدرة عربات النفايات للبلديات من القيام بواجبها في ظل الإغلاق وبعض الاحيان كان يوجد تقصير منهم بالرغم من وجود تنسيق لتحرك سيارات النفايات للبعض من البلديات وفي أحيان أخرى عدم المقدرة على الوصول لمكبات النفايات .
- وحدات غسيل الكلى:

- ارتفاع حالات مرضى غسيل الكلى وعدم قدرة المرضى من الوصول إلى مستشفى الخليل.
- عدم توفر قطع الغيار للمكينات المعطلة في مستشفى الحسين وعدم وجود الكفاءات والمهندسين لصيانة الأجهزة.
- تأخر وغياب الأطباء المختصين من الوصول إلى مستشفى بيت جالا من الخليل.

ازدياد المعاناة النفسية للمرضى والعائلات للمصابين بسبب عدم القدرة على الوصول لعيادات غسيل الكلى سواء في بيت لحم أو الخليل.

التطعيمات:

- التأخير في إيصال الأمصال إلى عيادات الأمومة والطفولة
- التأخير في إيصال الأمصال إلى العيادات العامة من المركز الرئيسي في رام الله
- التأخر وعدم القدرة على الوصول للقري
- عدم القدرة والمخاطرة بوضع الأمصال في بعض المدن والقري مثل بيت جالا حرملة بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وصلت في بعض الاحيان إلى أيام نتيجة القصف الشديد
- حتى الإشراف على إعطاء الأمصال حصل به نقص بسبب عدم القدرة على الوصول بسبب الحواجز.
- انخفاض عدد الاجتماعات الشهرية: حيث تقلصت عدد الاجتماعات الفنية لتصل إلى إجتماع واحد خلال الفترة 2000/10 - 2001/3 بالمقارنة مع ستة اجتماعات عقدت للفترة ذاتها للعام 2000/1999. عدم توفر كافة أنواع الأطعمة الخاصة لبعض الأمراض .

صحة المدارس: حيث تشير السجلات الإنخفاض بعدد الطلبة الذين تم فحصهم خلال الفترة 2001/3-2000/10 الذي وصل الى 5461 مقارنة مع 8840 طالب تم فحصهم خلال نفس الفترة من العام 2000/1999. بينما تضاعف عدد الطلبة الذين لم تتم متابعتهم بعد التحويل للعلاج خلال الإنتفاضة مقارنة مع ما قبلها، للفترة ذاتها. كما أنه تزايدت أعداد المدارس التي لم يتم فحصها لتصل إلى 11 مدرسة بالمقارنة مع ما قبل الإنتفاضة والتي وصلت فقط لمدرسة واحدة، لذات الفترة على التوالي.

يرجع انخفاض عدد الطلبة المفحوصين إلى:

- عدم مقدرة الطاقم الطبي من الوصول
- عدم تمكن الطلبة من وصول المدرسة
- تعرض بعض المدارس للهدم والتخريب نتيجة القصف
- إغلاق المدارس من قبل الجيش كون بعضها يقع في المناطق.

الجدول التالي بين عدد الطلاب الشهداء وعدد المصابين خلال فترة الانتفاضة.

جدول (1): أعداد الطلاب الشهداء والمصابين خلال فترة الانتفاضة حسب الأعمار.

الأعمار	عدد الطلاب الشهداء	عدد الطلبة المصابين
12-6	1	20
15-13	1	29
18-16	2	88
المجموع	4	137

ملاحظة: الطلبة اللذين حصلت لهم إعاقات يتلقون العلاج في المراكز المختصة.

بالنسبة لعدد الطلاب اللذين يعانون من اضطرابات نفسية حيث تزايد عدد أولئك الطلاب إلى الضف خلال الانتفاضة بالمقارنة بالفترة التي سبقتها. حيث شكل عدد أولئك الطلاب 7.2% من مجموع عدد طلاب المدارس للفترة 99/10-2000/3 وتزايد إلى 15% من مجموع أعداد الطلاب للفترة 2001/3-2000/10.

عيادات الأمومة والطفولة:

نتيجة للظروف المالية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وزيادة الطلب على عيادات الأمومة والطفولة فقد ازدادت عدد زيارات الطبيب لعيادات الأمومة والطفولة من 276 زيارة في الفترة 99/10/1-2000/3/31 إلى 403 زيارة في الفترة 2001/3/31-2000/10/1. كما ازداد عدد الحالات التي تم معابنتها من قبل طبيب تنظيم الأسرة من 185 إلى 246 حالة، كما ارتفعت عدد الولادات التي فحصت من قبل الطبيب من 1795 إلى 3662 حالة خلال نفس الفترتين السابقتين ما قبل الانتفاضة.

نتيجة للأوضاع الغير طبيعية والخوف فقد ارتفع عدد حالات الإجهاض من 10 حالات الفترة 99/10/1-2000/3/31 إلى 25 حالة في الفترة 2001/3/31-2000/10/1.

يشير تقرير مواليد محافظة بيت لحم خلال السنة الأولى للانتفاضة حسب الجنس ومكان السكن أن المجموع الكلي لأعداد المواليد من 2000/10/1 وحتى 2001/9/30 4050 مولود منهم 1228 مولود من المدن و 2822 مولود من القضاء. شكل الأطفال الذكور 52% والأطفال الإناث 48% من مجموع المواليد.

معاناة النساء الحوامل ومشاكلهن بسبب الإغلاق والتأخير على الحاجز في منطقة بيت لحم:

لقد كانت النساء الحوامل من أكثر المتضررين من القصف والغازات والمعيقات التي تصدر من قوات الإحتلال الإسرائيلي ومن الحالات الوصول الوصول إلى المستشفى بعد 3 ساعات أدى إلى وفاة الجنين مثل حالة المرأة على حاجز الخضر وكذلك حصول 1700 حالة ولادة مبكرة أدى في بعض الاحيان إلي وفاة الجنين بسبب إستنشاق الغاز وتأثير القصف من قبل الجيش. وهناك بعض الحالات التي تمت الولادة بالسيارات بسبب التأخير على الحواجز الإسرائيلية. إضافة إلى الضغط النفسي بسبب الأحداث مما أدى إلى ازدياد عدد حالات النزيف المبكر وكذلك ازدياد حالات الإجهاض المبكر بنسبة 50%.

ب. المؤسسات الخاصة والأهلية:

1. الإغاثة الطبية

قبل الانتفاضة تركّز عمل في الإغاثة على التثقيف المدرسي إضافة إلى ربات البيوت ودورات اسعاف أولي لكافة القطاعات. كما ضم البرنامج الفحص الوقائي لرياض الأطفال (برنامج مستقل) بسبب عدم تغطيته من الصحة.

مع بداية الانتفاضة انهار البرنامج بأكمله بسبب عدم القدرة على الالتزام بالدوام وصعوبة الوصول بالإضافة الى إعادة جدولة سلم الأولويات بالمحافظة نتيجة اندلاع الانتفاضة واختلاف الأولويات.

- بعد شهرين من الانتفاضة تم العمل سريعا على تنظيم عيادات الطوارئ وإنشاء مراكز جديدة في مكافة أنحاء المحافظة مثل بيت جالا، بيت ساحور ، العبيدية ، نحالين ، حوسان وغيرها وتجهيزها بمعدات كأسطوانات أكسجين ونقلات بالإضافة الى أدوية طوارئ أساسية.

- البدء بتفعيل الأيام الطبية في المحافظة بسبب تردي الأوضاع والحصار وتم التركيز على دورات الاسعاف الأولي وتنشيط الفرق القائمة وإعادة تفعيلها. ففي السنة الأولى للانتفاضة 2001 تم تكوين 120 الى 130 فريق طبي بمعدل 2500 مسعف والسنة الثانية 2002 تم تكوين 40 فريق اخر بمعدل 1056 مسعف اضافي.

وفي بداية 2001 ومع بداية أول أجتياح وبسبب تغير الوضع وإحتياجات المواطنين، قامت الإغاثة بتوفير حليب للأطفال وخبز كاحتياجات أساسية بالتعاون مع بلدية بيت جالا بالإضافة الى توفير أدوية للأمراض المزمنة اعتبارا من شهر 2001/12 مثل مرضى السكري وضغط الدم والقلب والكلى بالإضافة الى المعاقين. وقد وصلت عدد الحالات التي تم تقديم المساعدة لها ما بين 1500 و 2000 حالة عام 2001، ومع بداية عام 2002 تصاعد حجم وعدد المحتاجين حيث وصل العدد الى 7500 حالة حيث تم تقديم المساعدة لأكثر من مرة للكثير من الحالات.

وهذا الازدياد في الضغط على خدمات الإغاثة الطبية بسبب انهيار أجهزة السلطة الطبية وعدم قدرتها على تقديم الخدمات والمواد الطبية خاصة امداد العيادات بالأدوية. التي كانت تتوافر بشكل موسمي ومتقطع وان وجدت لإانها توزع بطريقة غير منظمة، الأمر الذي اضاف أعباء اضافية على المؤسسات الأخرى في القطاع الصحي مثل الإغاثة وغيرها.

ومن ناحية أخرى وجد في محافظة بيت لحم لجنة طوارئ صحية حيث تشكلت مع بداية الألفية 2000 حيث كانت خططها غير واقعية وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع وبالتالي فشلت في أداء دورها وغاب معها التنسيق بين كافة القطاعات الصحية والمستشفيات الفاعلة في المحافظة.

ومن النجاحات التي حققتها الإغاثة الطبية وبسبب الخبرة تم تبني برنامج لحفظ الأدوية كمخزون لحين الضرورة ولمواكبة الأزمة وهذا ما جعل الإغاثة تكمل عملها بشكل فاعل والاستمرارية بتقديم الخدمة. كما أضيفت خدمة

تطلعات نحو المستقبل:

1. ضمن خطة العمل للعام 2003 سيتم العمل على توفير أدوية للأمراض المزمنة والتي التزموا بتقديمها طوال الفترة السابقة والتي عجزت المؤسسات الحكومية عن توفيرها سواء لملتزمي التأمين أو غيرهم. وبحسب التقديرات للإغاثة تكمن حاجة المؤسسة من 100 000 إلى 150 000 \$ لتغطية حاجة المحافظة للسنة أشهر القادمة وللوفاء بهذا الالتزام العمل جاري على عمل الاتصالات لتوفيرها إن أمكن.
 2. اكتساب خبرات إضافية لإدارة الأزمات كالتالي استفادوا منها على مدي الاجتياحات المتعاقبة وتطويرها.
 3. العمل على دراسة إقامة خط ساخن يوفر الاستشارات الطبية العاجلة في حالة عدم تمكن طبيب أو سيارة إسعاف من الوصول إلى الموقع.
- وفي ما يلي بعض الاحصائيات لمجموع الخدمات التي قدمتها الاغاثة خلال العام 2002 :

- تم نقل بسيارة اسعاف (2670) مريض
- تم علاج (9500) حالة في عيادات الطوارئ
- تم القيام ب (147) يوم عمل طبي تم تقديم العلاج فيها (7504) حالة
- تم تقديم الدواء ل (7600) مريض
- تم تخريج (40) دورة اسعاف أولي استفاد منها (1056) حالة
- أقامت الاغاثة (5) مخيمات صيفية
- مجموع الخدمات الكلي التي قدمتها الاغاثة خلال العام 2002 في محافظة بيت لحم (38834)

اخفاقات: النقص الحاد بالمحافظة وغياب المرجعية لمساعدة الحالات الفردية التي بحاجة إلى عمليات جراحية مكلفة ووضع اقتصادي متردي وبحسب التقديرات هنالك 1200 حالة بمعدل \$4000 للعملية.

محدودات ومعوقات:

1. عدم وجود جهاز لتنسيق عمل الجهات الصحية.
2. وسائل الإعلام المرئي والمسموع حيث تكون بحاجة ماسة لها لتوجيه الرسائل والإرشادات للمواطنين في حالات الضرورة إذا تعذر وصول الطواقم ، أو لعرض مادة وثائقية تم إعدادها توفر النصح والإرشاد.
3. من ناحية أخرى النظر لهذه المحطات وتوفير الدعم لها كونها مستمرة في هذا الوقت العصيب بناء على الاحتياج للاستمرار في توفير هذه الخدمة ولتأدية العمل بكفاءة.

2. الهلال الأحمر الفلسطيني

اشتمل عمل الهلال الأحمر على توفير الخدمات الطبية العاجلة في الموقع تمهيدا لنقلها الى المستشفيات لاستكمال العلاج الطبي حيث أن الطاقم الطبي يتمتع بكفاءة مهنية عالية وتدريب جيد على التعامل مع الحالات الطارئة برغم صعوبتها في بعض الاحيان.

كان عمل الهلال الأحمر قبل اندلاع الانتفاضة الاستجابة للحالات الطارئة من سكان المنطقة وتأمين وصولها الى المستشفى كون الحالات لا يمكن نقلها بواسطة وسائل النقل العادية مع تأمين علاج أولي بالموقع لحين وصول المستشفى لقاء أجر رمزي لا يتجاوز 120 شيكل بالحد الأقصى مع عدم جبايتها عندما لا يتوفر الاجر مع المريض أو أسرته.

جانب اخر من عمل هذه المؤسسة هو الجانب التعليمي الارشادي من دورات اسعاف أولي لقطاعات مختلفة من شرائح المجتمع مثل ربات البيوت ، طالب جامعات ، مؤسسات وأفراد حيث كانت تتم بفاعلية قبل الانتفاضة ولكن وفي ظل الوضع الراهن وبسبب الاغلاقات والاجتياحات المتكررة بالرغم من كونها ضرورية وتلبي الإحتياج الامر الذي يخفف العبء عن الأجهزة الطبية خاصة بالحالات البسيطة التي لا تستدعي استدعاء الطواقم الطبية في ظل الحصار وعدد الجرحى الكثير .

بالمقارنة مع مرحلة الانتفاضة وخلال السنتين الماضيتين :

من ناحية لم يكونوا بهذه الجاهزية خاصة وأن سيارات الاسعاف هي الوحيدة التي سمح لها بالتحرك مما شكل عبء كبير على طاقم الهلال الأحمر خاصة وأن المتوفر :

(3) سيارات

(1) أضيفت حديثا بعد الفترة الحرجة والحاجة الملحة

(12) موظف يقومون بالمناوبة على مدار 24 ساعة خلال الفترة الماضية.

نتيجة للحصار والاعلاق فقد تزايد الطلب على سيارات الاسعاف. فقبل الانتفاضة نقل الهلال يوميا من 10-15 حالة يوميا. في حين ارتفع هذا العدد الى ما يقارب من 90-120 يوميا. وفي شهر 2002/7 اتخذ قرار في الهلال الأحمر الفلسطيني باعفاء كافة خدمات الهلال من نقل مرضى وغيره وفي كافة انحاء الوطن.

نقطة مهمة أخرى أن الهلال وعلى مستوى بيت لحم لم يحصل على أي مساعدة ودعم من المؤسسات وبالرغم من أنهم كانوا يتلقون رسوم نقل وعلاج رمزية الا أنهم توقفوا عن جبايتها بسبب الاوضاع واعفي الجميع.

بعض الاحصائيات:

- شهر 2002/1 تم نقل 381 حالة مرضية منها 152 حالة داخل بيت لحم 210 خارج بيت لحم 19 حالة لم يتم نقلها بسبب التصرف بها ونقلها بشكل فردي.
- شهر 2002/2 - 427 حالة بسبب اجتياح الاسبوع لبيت حالا في تلك الفترة.
- شهر 2002/3 - 558 حالة.
- شهر 2002/4 - 1433 حالة منها 82 حالة استدعت النقل السريع الى خارج المحافظة بسبب خطورتها وبسبب منع الحركة في أول ثلاث أيام منعت الحركة كليا خاصة على سيارات الاسعاف في ظل وجود شهداء وجرحى كثيرين على أسطح المنازل وفي الشوارع تركوا لينزفوا ولم تتمكن الطواقم الطبية من الوصول اليهم مثل حالة عائلة عابده. ومن بعد ذلك تم توجيه سيارات الاسعاف ومركزتها في مستشفى الحسين لتكون بعيدة عن مركز الهلال كونه يقع في محيط كنيسة المهد ولتخفيف الاحتكاك مع الجيش.
- شهر 2002/5 - 1139 حالة .
- شهر 2002/6 - (من 6/20-8/20 فترة اجتياح) 1052 حالة والمميز بهذا الاجتياح البدء بتحريك الاسعافات والاجهزة الطبية الاخرى لباقي الطواقم الطبية.
- شهر 2002/7 - 2103 حالة بسبب منع التجول المستمر بدأت بالظهور حالات هستيريا جماعية عند البعض والتعب الأمر الذي أدى الى ازدياد بعدد المرضى بمعنى الذي شعر بوجع رأس أو دوخة بسيطة كان يستدعي سيارة الاسعاف على أنها حالة طوارئ.
- شهر 2002/8 - 856 حالة.
- شهر 2002/9 - 499 حالة.
- شهر 2002/10 - 619 حالة.
- شهر 2002/11 - 1010 حالة.
- شهر 2002/12 - 1318 حالة.
- نقطة مهمة أخرى أنه يتم نقل من 60-70 حالة أسبوعيا من الحواجز الترابية المشرفة على بيت لحم لحالات من منطقة الخليل الى مستشفى الحسين لأخذ ابرة علاج كيميائي وهذا كان يتم طوال الفترة السابقة وفترة الاغلاق.

الصعوبات: مضايقات الجيش الاسرائيلي على الحواجز علاوة على التأخير المتعمد في كثير من الأحيان.

الانجازات: طبيعة العمل الذي تم انجازه بناءا على الاحصائيات السابقة يعتبر انجاز بحد ذاته.

النظرة المستقبلية والطموح:

التوسع بمجال العمل على نطاق أوسع مع مضاعفة عدد الطاقم العامل. بالإضافة الى التعليم المجتمعي لزيادة الوعي بين الجمهور حول كيفية التعامل مع الحالات البسيطة أو الصعبة اذا تعذر وصول الاسعاف أو لحين وصول الطواقم الطبية. هذا عدا أنه يجب أن يكون هنالك توجه واهتمام من قبل المعنيين والمؤسسات لتوفير الدعم وعمل الاتصالات المناسب مع الجهات المانحة لتوفير مثل هذا العم لهذا الجهاز الهام.

3. مستوصف دير الروم الكاثوليك

تأسس المستوصف الصحي في 1989 وكجزء من لجان العمل الصحي وكمؤسسة طبية غير حكومية للاستجابة للحاجة المتنامية للرعاية الأولية والطوارئ وللتخصصات الطبية التي تفتقر إليها مدينة بيت لحم. حصل تراجع في عدد المراجعين في أول 3 شهور من الانتفاضة وانعطاف آخر بعد شهر 2000/4 حيث يقدر التراجع بنسبة 40% حيث كان يرد للمستوصف في السنين العادية 74000 حالة سنويا في الوضع الطبيعي تناقصت إلى لتصل إلى 000 62 حالة.

حيث يرجع السبب إلى حالة فرض منع التجول وصعوبة الوصول إلى المستوصف بالإضافة إلى عدم قدرة الأخصائيين من التواجد في المناطق نتيجة الإغلاق المستمر.

حيث تم سد العجز الناجم بعد الانعطاف بعد شهر 4 من ال 62 000 حالة وإغلاق الأربعة شهور حيث شكلت هذه الفترة عبئا على المستوصف سيما وأنها فترة طوارئ ودوام متواصل ل 24 ساعة عدا عن أن الحالات التي كانت تعالج من إصابات الاجتياح والانتفاضة كلها مجانية بالإضافة إلى الحالات الاجتماعية وتخفيض رسوم التصوير الطبي المكلف.

من حيث اللجان الطبية وتشكيلها فانه يوجد في منطقة بيت لحم لجنتين طبييتين حيث أن كل واحدة تعمل لوحدها ولا يوجد أي تنسيق بينهما حيث أن هذا التضارب ينعكس سلبا على الأداء ومن هنا يطالبون بان تكون هنالك لجنة واحدة وترأسها وزارة الصحة.

المصاعب: الواقع الاقتصادي السيئ وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى انخفاض عدد المراجعين للأسباب التي ذكرت سابقا. والتوجه في منطقة بيت لحم حاليا إلى المساعدات الطارئة وليس النظر إلى دعم البنية التحتية بكافة قطاعاتها.

التحديات: الصمود بحد ذاته في هذه الظروف الصعبة واستمرار منع التجول والحفاظ على نفس المستوى من الأداء يعتبر إنجاز وتحدي

إنجازات جديدة: إضافة سيارة إسعاف جديدة إلى المستوصف والبدء ببناء المستشفى حيث أن العمل جاري على ذلك بقدرة استيعابية تصل الى 25 سرير .

التخصصات في المستوصف: علاج عام، جلدية، عناية بالأطفال حديثي الولادة، نسائية، مسالك بولية، جراحة عامة، علاج للنطق، عيون، عظام، أعصاب، أطفال، أنف أذن وحنجرة، باطني، تخدير، صدرية، تغذية، أشعة،سكري، مختبرات، طوارئ، قلب، جراحة أعصاب، علم وظائف الأعصاب.

كادر المستوصف: الطاقم العامل بشكل عام بالمستوصف يتكون من 70 فرد (30 طبيب عام، 20 طبيب مختص)

حجم الخدمات:

- يسجل المستوصف يوميا دخول ما يزيد على 200 حالة من ضمنهم يسجل من 15 - 20 % من ذوي الدخل المتدني وقضايا اجتماعية
- مختبر طبي وبرقابة داخلية جيدة على الأداء يعتبر من المراكز القليلة المتخصصة وتوفر هذه الخدمة في نطاقه.
- صيدلية بالموقع توفر الأدوية على أشكالها وبأسعار تكون في متناول أيدي الجمهور.
- تم تبني وإقامة خدمات طبية إضافية على مستوى الصحة الأولية بسبب الحاجة مثل: صحة الطفل / صحة الحوامل قبل وبعد الميلاد / برنامج الوصول للمرضى / الخدمات التعليمية للمدارس والأفراد / برنامج الحماية من السرطان / برنامج عائلات اتحاد العمال وتوفير التامين الصحي لهم حيث يغطي أكثر من 450 فرد.
- برنامج الطوارئ بدأ العمل به في سنة 1995 ويعمل من الساعة 6.00 مساء ألى الساعة 10.00 مساء ما عدا أيام الأحد ويخدم منطقة بيت لحم بطاقم طبي مختص ولمد 24.
- توفر جهاز التصوير الطبقي والوحيد في منطقة بيت لحم بالإضافة إلى تصوير الثدي الالتراساوند وتصوير الأشعة العادي وفحص الجهد لمرضى القلب حيث تكون تكاليف الأشعة في متناول الجميع والبعض يتم إعفائهم بسبب الظروف.
- تتوزع خدمات المستوصف حسب المناطق بيت ساحور 40% بيت لحم 17% الريف الشرقي 31% الخليل 4% وغيرها 8%.
- وحدة الجراحة للمرضى الخارجيين: يتوفر 15 جراح مختص و 3 مساعدين وطاقم متكامل لدعم الفريق الجراحي حيث يعتبر المستوصف من المراكز القليلة في منطقة بيت لحم والمزود بميكروسكوب جراحي. بالإضافة إلى أن الجراحات الأخرى تتم بكافة التخصصات ما عدا جراحة القلب والكلى من العمليات المعقدة والكبيرة حيث يوجد غرفتي عناية مكثفة يوجد بها 3 أسرة للوحدة للعناية بعد العملية ل 5 أو 6 ساعات بعد الجراحة.

بالإضافة إلى الجراحة يوجد قسم أو عيادة لتقويم العظام والتدريب على المشي حيث لا يتوافر مثلها في أي عيادة على مستوى الضفة الغربية

4. اتحاد لجان العمل الصحي

- نقص حاد في عدد المراجعين في أول ثلاث شهور
- انعطاف حاد اخر بعد شهر 2002/4 مما سبب نقص بنسبة 40% في المدخول.
- في السنين العادية وصل عدد الحالات المرضية التي يتم علاجها إلى 74000 بينما في عام 2002 إنخفض العدد إلى 26000 حالة بسبب منع التجول وعدم قدرة الاختصاصيين.

خدمات الاسعاف والطوارئ.

يوجد في المحافظة حاليا سيارات اسعاف موزعة على النحو التالي:

3 سيارات تابعة للهلال الاحمر الفلسطيني.

سيارة للجمعية العربية للتاهيل.

سيارة للخدمات الطبية العسكرية.

سيارة للدفاع المدني.

سيارة لبلدية زعترة وضعت تحت تصرف الضمان الصحي ثم مستوصف دير الروم الكاثوليك.

سيارة لمستشفى الحسين.

سيارة للوكالة.

ويمكن القول بان هنالك عدد كاف من السيارات والطواقم المدربة.

4. القطاع التعليمي

أ. قطاع التربية والتعليم:

منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها باشرت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة خمسية في العام 1995 أخذة بالإعتبار النسبة السنوية للتزايد الطبيعي لأعداد الطلاب وهي 6%، لذلك راعت الخطة بناء مدارس جديدة اضافية لاستيعاب عدد الطلاب المتزايد، وإضافات في الأبنية لمدارس قائمة، بالإضافة لأعمال الصيانة في مدارس أخرى. وقد بدأ في منتصف العام 1997، وتم تطبيق الخطة بنجاح حتى اندلعت الانتفاضة. ومن الجدير ذكره ان نسبة المشاركة المجتمعية في تطوير وبناء المدارس وصلت في العام 1999 الى 300,000 شيكل في محافظة بيت لحم، وغالبا ما كانت المساهمة المجتمعية تشكل ما يقارب ال 80% من مجموع المساهمات الكلية في تغطية مصاريف البناء والتطوير. ومع اندلاع الانتفاضة في عام 2000 تغيرت الظروف ووضعت العراقيل امام تنفيذ الخطط المقررة، فتزايد الزمن المطلوب لتنفيذ الخطوات وتكلفة انجازها بشكل ملحوظ، وانخفضت نسبة المساهمة المجتمعية حتى وصلت الى الصفر في العام 2002. فاستغرق بناء مدرسة المهدي عامين بدلا من عام واحد وبتكاليف أعلى بكثير من التكاليف المتوقعة، وتأخرت الموافقة من البنك الإسلامي للبدء بتنفيذ مدرسة رخرة في جناتا لمدة عامين. كما إنخفض معدل اضافة مراكز الحاسوب السنوية من اضافة أربعة مختبرات سنويا للفترة 1995-2000 إلى مختبر للفترة من عام 2000-2003 ومن تطوير وإضافة خمسة مختبرات وخمسة مكاتب سنويا للفترة الاولى مقارنة بمختبرين وثلاث مكاتب في فترة الإنتفاضة.

يوضح الجدول التالي عدد المدارس بمختلف انواعها في محافظة بيت لحم، فقد عانت وما زالت تعاني المدارس وخاصة تلك المتواجدة في منطقة أ من فرض الحصار ومنع التجوال وقصف المدارس اثناء جلوس الطلبة على مقاعدهم الدراسية جعل الدراسة في فلسطين تحدي كبير على كاهل المجتمع الفلسطيني.

جدول (2): توزيع المدارس وأنواعها والمعلمين في محافظة بيت لحم.

المجموع	مدارس حكومية	مدارس خاصة	مدارس وكالة	
125	83	35	7	عدد المدارس في المحافظة
68	30	33	5	عدد المدارس المحافظة والموجودة في مناطق (أ) وتتأثر بنظام منع التجوال
45,563	33,186	7,587	4,790	عدد الطلاب للعام الدراسي 2003/2002
	33	33	33	معدل عدد الطلاب في الغرفة الدراسية
	1,591	757		عدد المعلمين

الحق الاحتلال الاسرائيلي خسائر كبيرة في مدارس المحافظة، فيضعها تضرر لاكثر من مرة مثل مدرسة ارطاس التي تضررت مرتين خلال عملية نسف منازل المواطنين في قرية ارطاس. هذا بالإضافة للأوامر العسكرية باغلاق

قت لعدة ايام، واغلقت مدارس الخضر لمدة شهرين وتعطل اكثر من 2700 طالب من الوصول الى مقاعدهم الدراسية، الا ان الخطط البديلة وضعت على الفور للإمام بزمم الامور ، فداوم جزء من الطلبة ولا سيما التوجيهي في فترات مسائية في مدارس ارطاس والدوحة وغيرها وبهذه الطريقة أمكن تجاوز الازمة في حينها. ولكن استمرار السياسة الممنهجة الإسرائيلية لتجهيل المجتمع الفلسطيني فرض ضرورة تحمل اوزار هذه الغطسة وتحديها، فكثف عمل المرشدين الاجتماعيين، وعقدت الدورات لهم وللمعلمين، كي يتعاملوا مع طلبة تأثرت نفسياتهم لاستشهاد اثنين من معلميهم واكثر من 15 زميل لهم في المقاعد الدراسية، وجرح اكثر من 147، واسر أكثر من 36 طالب.

ولا تقف المشاكل والمعوقات الى هذا الحد بل تعدته إلى التنكيل بالطلاب والمعلمين على الحواجز، تأخير وصول الكتب واللوازم المدرسية من كراسي بسبب تقطيع اوصال الاراضي الفلسطينية، انعدام النشاطات اللامنهجية والثقافية والرحلات الترفيهية، وعدم احتواء الكثير من المدارس على ساحات اللعب، وفرض منع التجوال اثناء الاجتياحات المتكررة، اثر سلبي على الاستعداد للدراسة وتدني المستوى العلمي لدى الطلاب، وخلق حالة من اللا استقرار لدى الطلبة فأثر على اهتماماتهم وكانت نسب التسرب من الدراسة واضحة خلال العام الدراسي الاخير. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن صعوبة الوضع الاقتصادي الفلسطيني اثناء الانتفاضة ادى الى زيادة نسبة عدد الطلاب المتسربين حيث بلغت للعام الدراسي 2002/2001 إلى 1.8% (756 طالبا) من مجموع عدد الطلاب. وذلك لأسباب تربية وهي مثل عدم القدرة العلمية والعمر (359 طالبا) ولأسباب إجتماعية مثل عدم الرغبة في التعلم، أو لأسباب بعد المدارس او التعلم المختلط أو ظروف خاصة أخرى مثل الإعاقات أو الزواج أو السجن والرحيل (269 طالبا منهم 215 بسبب الزواج المبكر) أما لأسباب إقتصادية سواء للعمل أو بسبب إرتفاع تكاليف المواصلات وصل إلى 101 طالبا ولأسباب أخرى وصل 27 طالبا.

كما نلاحظ أن حالات تسرب الطلاب تعزى للأسباب الاقتصادية بشكل مباشر حيث أن خلال العام الدراسي الأخير تم انتقال أكثر من 1000 طالب من المدارس الخاصة للدراسة في المدارس الحكومية لعدم القدرة على دفع رسوم تلك المدارس. هذا بالإضافة للوضع المالي الصعب الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني والذي جعل مهمة جمع الرسوم من الأهالي مستحيلة، وتعاني بعض المدارس مثل مدرسة الرشيدة من عدم وجود ميزانية.

ولا بد من الإشارة هنا الى ان ممارسات الاحتلال كان لها الاثر الواضح على التنسيق والاتصال بين مديرية التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم في رام الله بسبب الحصار ومنع التجوال على المحافظتين، الا ان هذا لم يؤثر على الية وضع الخطط البديلة المتبعة وخصوصا المتعلقة بطلبة التوجيهي. فبالرغم من الصعوبات التي واجهت فترة امتحانات التوجيهي الا ان تلك التجربة تعتبر تجربة نموذجية يحتذى بها.

زوال الاحتلال الإسرائيلي وتوقف سياساته هي احد أهم الحلول لازمة التعليم، الا ان الاستمرار في عملية البناء والإضافات للمدارس ضرورة ملحة لاستيعاب العدد المتزايد من الطلبة وخصوصا أن قدرة المدارس الإضافية

ب. التعليم العالي

تعتبر جامعة بيت لحم من اعرق المؤسسات الوطنية والأكاديمية والثقافية، وتضم 2070 طالب من مختلف الاراضي الفلسطينية، موزعين على كلياتها السبعة، الآداب، العلوم، ادرارة الأعمال، إدارة الفنادق، التمريض، التربية. ويبلغ عدد موظفيها 300 موظفا موزعين على مرافق الجامعة المختلفة.

الأزمة المالية: تعاني جامعات محافظة بيت لحم كجامعات الوطن من عجز مالي كبير، حيث تفاقمت في العام 1999 عندما لم تقم السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع استحقاقات الجامعات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. فلمدة ثلاث سنوات لم تتسلم جامعة بيت لحم استحقاقاتها المالية وتبلغ \$1,400,000 حيث يغطي هذا المبلغ ما يقارب 7.4% من مصروفات الجامعة، بينما يغطي الفاتيكما ما يقارب ال 16%، وتغطي الأقساط 33%، بينما تغطي النفقات المتبقية عبر جهود فردية.

تنفيذ قرار المجلس التشريعي والذي يرصد \$16,000,000 ميزانية للجامعات، يساهم في حل الأزمة التي تفشت في جامعات الوطن، كما يشير الدكتور مناويل حساسيان مسؤول مؤتمر رؤساء الجامعات الى ان تخصيص 2% من ميزانية الدولة للتعليم العالي سيشكل حلا للأزمة المالية الخانقة وسيسهم في تطوير تلك الجامعات.

قامت السعودية في العام 2002 بتوفير منح لجميع طلاب سنة ثالثة ورابعة، وتماشيا مع الظروف الصعبة يقدم البنك الإسلامي قروض للطلبة يتم دفعها بعد التخرج إلا أن الإقبال عليها غير ملحوظ لمحاولة الطلبة الحصول على المنحة المقدمة من الجامعة حيث قدمت 899 منحة في العام 2002 . جامعة القدس المفتوحة لتعطيها.....

الحركة الطلابية: غياب الحركة الطلابية الفاعلة لها كبير الاثر على استمرارية جامعاتنا وتفاقم الازمة، ولهذا الغياب العديد من الاسباب، اهمها سيطرة جهات تنظيمية خارجية على بعض قيادات الطلاب، ادى الى خلق قيادات غير مسؤولة، فزاداد تعليق المحاضرات بشكل غير مدروس لاطهار عدم الانصياع للادارة، ونتيجة للفهم الخاطى

الإحتلال وسياسات الإغلاق والقصف والتدمير: تأثر قطاع التعليم العالي (الجامعات) في محافظة بيت لحم من سياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة لتجهيل الشعب الفلسطيني، حيث تعرضت جامعة بيت لحم للقصف في أكتوبر 2001 ولاقتحام من قبل جنود الاحتلال في اذار 2002 نتج عنهما خسائر مادية تقدر ب \$110,000. ومن ممارسات الاحتلال سياسات الإغلاق ومنع التجوال التي حالت دون وصول المعلمين والطلبة من خارج حدود المحافظة للجامعة مما فرض على ادارة الجامعة تمديد فصولها الدراسية للتعويض عن كل محاضرة كون اعتماد الجامعة على مبدأ الدراسة (التعليم المباشر) وليس عبر طرق البحوث الدراسية وكذلك لحفاظ على اسم وسمعة الجامعة والتزامها باعطاء شهادة كاملة.

تمديد الفصول الدراسية والحالة التي خلقها الاحتلال في التعامل مع المجهول بالتكهن أي الأيام دراسية وأبها لا، خلقت حالة من الارباك وعدم الاستقرار في التعليم وتأخير مواعيد التخرج لبعض الأفواج. وقد اعتمدت الجامعة اثناء ايام الحصار ومنع التجوال اسلوب التعلم عن بعد، حيث يعتمد الطالب على ذاته باستخدام وسائل الاتصال المتنوعة وخصوصا الانترنت والاعتماد على الدراسة الذاتية عبر الكتب والمخططات الدراسية للمنهاج المطلوب. الا ان هذه الطريقة لا تغني عن الحضور للجامعة فهي تساهم في حل ثلث الأزمة لدى طلاب العلوم والإدارة، حيث تجعل الطالب يستغل وقت وصوله مبنى الجامعة بأكبر قدر ممكن للاستفادة.

البطالة والبطالة المقنعة بين خريجي الجامعات: ان 70% من خريجي جامعات الوطن يعملون في غير تخصصاتهم، أي 70% من الموظفين حملة الشهادات هم بطالة مقنعة، وهذا يعكس مدى التأثير السلبي على مؤسسات الوطن المختلفة. فالبطالة المقنعة تحد من الاستفادة من التخصصات، وتقلل من الكفاءة والفاعلية في العمل لبناء دولتنا العتيدة.لذا يجب على وزارة التعليم العالي والجامعات الفلسطينية اعادة فلسفة الجامعات وتقييمها، فبدلا من ان يكون العلم حلا لمشاكلنا اصبح جزءا لا يتجزأ منها. وأشار الدكتور الى ضرورة دراسة اقامة مدارس تعطي المؤهل الوسط (الدبلوم)، مثل المدارس الصناعية والزراعية، حيث توفر للمجتمع الكفاءات المهنية والحرفية، وتعين الجامعات في اختيار النخب العلمية ولا بد من الاشارة هنا ان الجامعات لا تستطيع قبول جميع خريجي التوجيهي، فكانت اكبر قائمة قبول في جامعة بيت لحم 700 طالب.

القطاع الزراعي

4.

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في محافظة بيت لحم إلى 132,210 دونما بينما تبلغ المساحة المزروعة 68,839 دونما

وتتوزع على خضار، فلاحه، زيتون، عنب، جوزيات، لوزيات، تين، محاصيل عطرية طبية، صبر، رمان.

الإنتاج الحيواني: يوجد في المحافظة 92 رأس ابقار، 73،122 رأس أغنام، 53،659 رأس ماعز، ويص مجموع أعداد الدواجن إلى 625،080 طير لآحم و 51،700 طير بياض. إضافة إلى 1,553 خلية نحل.

المؤسسات الزراعية في محافظة بيت لحم:

أ. مؤسسات السلطة

1. مديرية زراعة بيت لحم:

يبلغ عدد موظفي مديرية الزراعة 28 موظفاً، منهم 11 مهندسا زراعيا والباقي هم في الإدارة، وقسم التسويق والمعاير. خلال اجتياح بيت لحم في نيسان 2002 تم اعتقال ثلاثة من موظفي المديرية.

المشاكل والصعوبات:

المشاريع التي تأثرت بالانتفاضة:

* مشاريع توقف العمل بها في المحافظة ومنها:

مشروع المليون شجرة، ومشروع تخضير فلسطين، ومشروع المراعي في السفوح الشرقية.

* مشاريع تم إنجازها رغم الظروف الحالية وأخرى تأخر إنجازها:

1. واد الغويط- الخضر: لم يتم حفر آبار جمع في الموقع بسبب رفض الاحتلال، وكان البديل طرح عطاء تنكات سعة 3 م³ منذ عدة شهور. وبسبب ارتفاع السعر لأكثر من السقف المرصود من UNDP بقي الموقع كما هو، والاتصالات مستمرة مع UNDP .

2. موقع بيت جالا-بتير:

بسبب الظروف الراهنة والاعلاقات المستمرة منذ بداية انتفاضة الأقصى لم يجري العمل بصورة جيدة في هذا المشروع، والمساحة الكلية للمشروع 103 كم، تم بدء العمل بالآليات ولكن ليس بالكامل. وتم العمل في بناء الجدران الاستنادية بشكل متقطع، حيث أنجز فقط حوالي 60-70% من العمل، وزراعة 35 دونما.

3. مشروع التنمية الزراعية المتكاملة (المرحلة الأولى):

• الاستصلاح الفردي:

- تم الموافقة على 30 طلبا من اصل 300 طلبا.

- تم إرساء العطاء الذي تأخر فتحة حتى أيلول.

- مساحة المشروع الكلية 150 دونما، وقد دفع معظم المزارعين دفعات أولية في حساب المشروع منذ أكثر من 10 اشهر.

- وبسبب الاغلاقات لم يتمكن المقاول وهو من الخليل من جلب المعدات وباجر الجنزير إلى بيت لحم.

• مشروع الآبار:

مجموع الآبار التي من المفروض حفرها في المحافظة هو 47 بئرا، وبسبب الظروف الحالية فقد تم انجاز 7 آبار بالكامل، و7 آبار محفورة وتحتاج إلى قصارة وهي تحت العمل حاليا.

• مشروع تأهيل الأراضي المتضررة:

تم العمل فيها بمساعدة رئيس البستنة في المديرية، حيث اشرف على 125 دونما، وتم بناء 500 م² من الجدران الاستنادية، وحفر 4 آبار بديلة لآبار مدمرة.

- مشاريع الاستصلاح التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية وخصوصا الممولة من UNDP:
 - الاستصلاح الفردي: تم اختيار 7 مواقع، وتم إجراء فرز الطلبات، وتم اختيار المزارعين وبدا العمل في المواقع وهو مستمر حتى الآن.
 - الاستصلاح الجماعي.
 - الطرق الزراعية.

- مشروع KR2 / الحكومة اليابانية: حيث تم تسليم جزء من الكميات المتبقية من الأسمدة للمزارعين.
* **الزيارات الميدانية والنشاطات:**

- تقلص عدد الزيارات الميدانية بسبب الإغلاقات ومنع التجوال وعدم توفر الوقود للسيارات حيث تقلصت الزيارات الإرشادية للمزارعين بنسبة 70%.
- لم يستطع قسم الخضروات من القيام بإجراء مشاهدات تعقيم التربة بالتعقيم الحراري والغاز بسبب الظروف الحالية. أما مسح التربة في المحافظة لفحصها، فقد تم جمع 80 عينة خلال 4 جولات من اصل 1800 عينة.
- كان من المخطط أن تنظم دورت تدريبية للمزارعين واقتصرت فقط على تقديم محاضرات مركزية واحدة في الريف الشرقي وأخرى في الريف الغربي بسبب الظروف.
- لم يكتمل العمل مع سلطة المياه في المشروع النمساوي والذي يعتمد على تعبئة استمارات عن شبكات المياه والصرف الصحي.

- عدم تمكن الكثير من موظفي الدائرة من الوصول للدائرة خاصة الموظفين من خارج المحافظة.
- قام قسم الحراج بتوزيع أشتال حرجية على البلديات والمؤسسات الحكومية والمجالس القروية والمزارعين والجمعيات والحدائق العامة والخاصة تقدر بحوالي 28.200 شتلة، كذلك تم الإشراف على زراعة الأشجار الحرجية في شوارع بلدية بيت ساحور. كذلك لم يتمكن عدد من المزارعين في المحافظة من استلام اشنتالهم الحرجية من مشتل العروب بسبب الإغلاقات ومنع التجول وصعوبة التنقل من منطقة لأخرى.

- ضعف القدرة على مراقبة المعايير والتي من مهامها مراقبة المنتجات الزراعية القادمة من إسرائيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية من حيث الكمية والنوعية والجودة وصلاحتها وهل مسموح بها أم لا حيث تم خلال الانتفاضة حصل الكثير من التجاوزات من قبل التجار وهذا ناجم عن الظرف الحالية.
- * مشاكل المزارعين: حيث لا يوجد تعويضات للأضرار المقدمة للدائرة، نقص خدمات الإرشاد الزراعية، الخسائر الكبيرة التي تكبدها المزارعون.

- * مشاكل الدائرة الداخلية نتيجة الظروف الحالية:
 - صعوبة وصول الموظفين من خارج المحافظة، فقد كان الموظفون يأخذون الشغل معهم ويتم التعامل من خلال الهواتف الشخصي والفاكسات.
 - إلغاء الصفر في هواتف الدائرة وصفر الجوال، حيث يضطر الموظفون استخدام هواتفهم الخلوية الشخصية في متابعة شؤون العمل.

- نقص في كادر الإرشاد، فالمطلوب تعيين 4 مهندسين زراعيين في مجال الإنتاج النباتي.
- عدم توفر ميزانية لوقود السيارات، مما يعيق الجولات الميدانية الإرشادية.
- مشكلة إلقاء اللوم من قبل المزارعين على دوائر الزراعة واتهامهم للدائرة بالتقصير في النواحي الإرشادية وعدم توفير الدعم لهم بسبب الأضرار الناتجة عن الانتفاضة، رغم أن سبب التقصير خارج عن إرادة الموظفين.
- عدم توفر الاشتال المثمرة لهذا العام.

2. قسم البيطرة:

الكادر: اثنان أطباء بيطريون و 4 مفتشي المواشي.
المشاكل الناتجة عن الأوضاع الحالية:

- الأوضاع الراهنة منعت إكمال مشروع التطعيم للحمى المالطية، والتي لها اثر كبير على صحة الإنسان والحيوان وعلى الحمل حيث تسبب الإجهاض لدى الماشية الحوامل وتسبب خسائر كبيرة للمزارعين.
- نقص اللقاحات، حيث أن الجانب الآخر لا يزود الجانب الفلسطيني باللقاحات المطلوبة وليس في الوقت المناسب.
- في عامي 2001 و 2002 انتشرت الأمراض في الثروة الحيوانية بسبب منع التجوال والغازات السامة.
- الاغلاقات أدت إلى عدم تمكن الموظفين من خارج المحافظة الوصول إلى أماكن عملهم. وكبدائل كان الموظف الذي يصل من داخل المحافظة يقوم بالعمل بصورة اكبر، الاستعانة ببعض الأشخاص الذين لديهم الإلمام بالتطعيم، كما أن صاحب الأغنام ممن يثق بهم كانوا يأخذون اللقاح ويقومون بتطعيم أغنامهم بأنفسهم.
- نقص الكادر حيث أن الموظفين بعددهم المحدود يغطون 56 موقعا.
- عدم توف الوقود للسيارات، وعدم التمكن من تصليح السيارة، كما أن السيارة منخفضة لا تصلح للمناطق الوعرة خاصة في ظل الظروف الحالية.
- مشكلة بيع الدواجن على الشوارع الرئيسية.
- هناك مشكلة في الفقاصة الوحيدة في المحافظة بسبب عدم التمكن من استيراد البيض من إسرائيل.
- عدم القدرة على متابعة المشاهدات الخاصة بالأغنام التابع للمشروع الدنماركي وكذلك هناك مشروع النحل في نحالين والذي يشمل 200 خلية لإيجاد أنجع علاج لمرض الفاروة وتعفن الحضنة. اقتصر العمل من خلال المتابعة عبر البلفونات الشخصية والفاكسات.
- كما أن قطاع الدواجن ترض للخسارة بسبب انتعاش دور المهربين بسبب غياب الرقابة بسبب الأوضاع.
- مشكلة إغلاق المسلخ من قبل بلدية بيت لحم تعتبر من الأمور أهم المشكلات خاصة في ظل الظروف الحالية. الاحتياجات والأوليات:
- توفير اللقاح بصورة في ثلاجة الدائرة لاستخدامها عند الحاجة.
- التأكيد على فتح مكاتب فرعية في التجمعات السكانية وتوفير الأطباء البيطريين من نفس المنطقة.
- التركيز على توظيف الكوادر من نفس المنطقة حيث بلغت نسبة الغياب إلى 70% في ظل الاجتياح.
- فتح المسلخ أو تحويل الذبح في المسالخ المجاورة إلى حين إيجاد حلا نهائيا للمشكلة.
- مراقبة الأسواق وضبط عملية دخول الأغنام.
- مساعدة المزارعين عن طريق تقديم الأعلاف كما حدث في عام 2000
- توفير العلاجات بسعر رمزي في دائرة الزراعة كخطة طارئة.

يمكن إجمال المشاكل بالنقاط التالية:

المالية: عدم الالتزام بتسديد الديون المستحقة على المديرية في مختلف الخدمات وأجرة المقر، عدم الالتزام بدفع مستحقات المتعهدين العاملين في المشاريع، انخفاض تحصيل المشاكل الإدارية: ضيق المكتب حيث يوجد فيه 27 موظفا ضمن غرفتين ونصف، نقص الأجهزة المعدات، معظم الموظفين هم من خارج المحافظة مما ينتج عنه ارباك لمتابعة الأعمال المناطة بهم بسبب عدم قدرتهم على الالتحاق بعملهم، فصل أحد خطي التلفون والآخر يعمل استقبال وإرسال، عدم التمكن من إرسال البريد الخاص بالمديرية في الوقت المناسب.

الفنية: نقص الوقود وأجهزة الاتصال والتلفونات التي تؤدي إلى شلل حركة الطاقم الفني لاداء عمله، النقص الحاد في الطاقم الفني بالمديرية ووحدات الإرشاد، من المشاكل الفنية أن معظم الطاقم الفني من الإناث الأمر الذي يؤدي إلى إرباك العمل وخاصة الميداني منه.

مشاكل عامة: الإغلاق ومنع التجول وتعطيل شاحنات المواد الزراعية على الحواجز الأمر الذي يؤدي إلى تلف البضاعة أحيانا أو تنزيلها على الحواجز ونقلها بشتى وسائل النقل المتاحة، منع المزارعين من الوصول لأراضيهم لخدمتها، معظم مراكز بيع المواد الزراعية والبيطرية لا يتوفر بها ما يحتاجه المزارع، الفصل بين التجمعات الفلسطينية يؤدي إلى مشاكل كبيرة للمزارعين من حيث نقل المنتجات الزراعية وتسويقها، انخفاض سعر الدجاج حيث وصل إلى اقل من 4 شيفل/كغم على ارض المزرعة إلى جانب مشكلة تسويق المنتجات الزراعية الأخرى.

ب. المؤسسات غير الحكومية:

1. معهد الأبحاث التطبيقية - القدس:

مع بدء الانتفاضة وفرض الاحتلال القيود على الحركة وتوقف العمال عن العمل في الجانب الإسرائيلي. توجهت سياسة المعهد إلى تجميد جميع المشاريع البحثية التي بها شراكة مع مؤسسات بحثية إسرائيلية. كما توجهت الجهود لدعم والمساهمة في نشاطات لجنة الطوارئ الزراعية. وقد قام المعهد بتوزيع العديد من النشرات الإرشادية الخاصة بالإنتاج النباتي في المناطق البعلية وكذلك كتاب دليل الآفات الزراعية للمساهمة في رفع مستوى معرفة المزارع وإنجاح زراعته.

ومن ناحية أخرى فقد ركز المعهد برنامج دعم الزراعات المطرية للمحاصيل الحقلية في منطقة محافظة بيت لحم وقد وسع المناطق الذي يغطيها المشروع ليضم الرف الشرقي والغربي وضاف عدد المستفيدين. حيث وصل عدد المزارعين عام 2001/2000 إلى 32 مزارع بمساحة تصل إلى 160 دونما ثم تضاعفت عام 2002/2001 لتصل إلى 60 مزارع والعام الحالي 2003/2002 إلى 77 مزارعاً. علماً بأن المعهد يزود المزارعين بالبذار بالأصناف البلدية والمحسنة المناسبة من القمح والحمص والعدس والشعير والكرسنة والبيقيا والذرة البيضاء والسماد والمبيدات إضافة إلى الخدمات الإرشادية.

كما يعمل المعهد على تقديم الخدمات لوزارة الزراعة ولمديرية زراعة بيت لحم خاصة الفنية منها وفي إعداد السياسات الزراعية. إضافة إلى إعداد الخرائط الخاصة باستخدامات الأراضي والنشاطات الاستيطانية ومصادر الأراضي اقتلاع الأشجار وتجريف المزروعات.

أما على مستوى المحافظة فمنذ المعهد ومنذ بدء الانتفاضة قام بتقديم الدعم الفني والتقني واللوجستي لمكتب المحافظة. من حيث إعداد التقارير الفنية عن الخروقات الإسرائيلية، الخرائط، وفي لجنة طوارئ المحافظة. وقد عمل المعهد على تقديم الدعم الفني والخرائط لكل من مديرية الحكم المحلي، والبلديات. كما يقوم المعهد حالياً بالإعداد لتنفيذ مشروع تدوير النفايات الذي سيسهم في حل مشكلة النفايات وتصريفها بداية في مدينة بيت ساحور ليمتد لباقي المحافظة. كما قام المعهد بإعداد التقارير الخاصة بمحافظة بيت لحم والنشاطات الاستيطانية وقام بنشرها على شريحة كبيرة من المثقفين وصانعي القرار على المستوى العالمي. إضافة إلى إعداد التقارير ودراسة الآثار البيئية السلبية للظروف الحالية من احتلال وإغلاق.

2. جمعية الإغاثة الزراعية

عدد العاملين: يبلغ عدد موظفي الجمعية 8 موظفين، وهناك أيضاً 5 متطوعين.

المشاريع التي تأثرت بالأوضاع الراهنة: تم تنفيذ جميع المشاريع التي كان مخططاً لها، بسبب أنها تنفذ في مناطق مصنفة على أنها مناطق "ج" مما يتيح إمكانية وصول بعض الموظفين إلى تلك المناطق أثناء الحصار، إلا أنه وبسبب الأوضاع الراهنة تأثرت بعض المشاريع وحصل بعض التأخير لبعضها الآخر.

* المشاريع التي نفذت في بيت فجار:

- مشاريع استصلاح بمساحة إجمالية 317 دونما، ودعم إنشاء 18 بئر جمع.
- مشروع بناء جدران استنادية بمساحة إجمالية 21.400 م²
- * في الخضر ووادي أبو الحسن:

- هناك عدة بلاغات إسرائيلية بهدم عدد من الآبار التي نفذت في الأعوام 2001 و 2002، إلا أن التهديدات لم تنفذ بعد.
- هناك بئر جمع لم يتم استكماله بسبب منع الإسرائيليين دخول مواد البناء اللازمة * في نحالين: توقف العمل في أحد المشاريع
- * في حوسان: تم البدء في شق طريق زراعي، إلا انه لم يستكمل بسبب منع الإسرائيليين للفلسطينيين الاستمرار في شقه.
- * في المنية: كان من المفروض شق طريق زراعي بطول 5 كم، إلا انه لم ينفذ منه إلا 3 كم وذلك بسبب إيقاف عمل المعدات من قبل الإسرائيليين.

من مشاريع الطوارئ:

- خلال الاجتياح تم توزيع مواد تموينية لبعض المواطنين المحتاجين.
- مشروع العمل مقابل الغذاء، حيث تم فيه:
- 1. فتح طريق زراعي في نحالين بطول 2 كم، وقد نفذ باستخدام الأيدي العاملة.
- 2. عمل حدائق منزلية.
- 3. ترميم آبار جمع في منطقة أبو غنيم.
- 4. طراشة ودهان مدارس، وتنظيف مقابر، وتنظيف قنوات المياه في منطقة وادي فوكين.
- 5. إقامة جدران استنادية في ارض قريبة من المستعمرات الإسرائيلية في منطقة تقوع.
- المشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع:
- صعوبة وصول الموظفين إلى مواقع تنفيذ المشاريع.
- صعوبة الحصول على مساهمات المزارعين في بعض المشاريع بسبب الأوضاع الاقتصادية الراهنة الصعبة.
- ضغط بعض المشاريع التي يجب تنفيذها في مدة قصيرة.
- صعوبة وصول البريد والمواد الأخرى مثل الأموال والشيكات من والى المقر الرئيسي في رام الله.
- الخلافات العائلية بين المزارعين أنفسهم، تحول دون تنفيذ بعض المشاريع، فعلى سبيل المثال، توقف العمل في استصلاح 300 دونما في المعصرة بقيمة مليون شيقلا تقريبا، ممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بسبب الخلافات العائلية.
- تأخير وصول المواد الغذائية الخاصة بمشروع العمل مقابل الغذاء.

الأولويات:

- الرغبة في توفير ميزانية لتنفيذ حدائق منزلية.
- دعم البذور التي يحتاجها المزارع.
- دعم الأعلاف للثروة الحيوانية.
- توفير الأدوية والأسمدة، حيث برزت هذه في احتياجات الفئات المستهدفة في المشاريع.
- الإرشاد والدورات التدريبية في الإنتاج النباتي والحيواني.
- إقامة جدران استنادية، وإنشاء آبار جمع.

- استصلاح أراضي.
- توزيع ائنتال.
- خلق فرص عمل للمواطنين، من خلال العمل في مجالات الزراعة المختلفة.

التوصيات:

- إيجاد حلقة وصل بين المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة، لوضع إستراتيجيات العمل، لمنع الازدواجية في عمل هذه المؤسسات.
- عمل برامج دورية في مجال الإرشاد الزراعي من خلال وسائل الإعلام المحلية، حيث انه من الصعوبة الوصول للمزارعين في مواقعهم في ظل الظروف الراهنة.
- يمكن للمؤسسات العاملة في قطاع الزراعة تقديم دورات تدريبية مشتركة للمزارعين.
- توفير ميزانية طوارئ من المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة، لتكون تحت تصرف لجنة الطوارئ الزراعية.

6. القطاع الإقتصادي

أ. القطاع السياحي:

لأهمية بيت لحم الدينية والتاريخية الأثر الكبير في زيادة وتفعيل النشاط السياحي حيث تعتبر الصناعة السياحية من المصادر الأساسية للدخل القومي الفلسطيني. ومن أبرز المعالم السياحية الدينية في المحافظة: كنيسة المهدي، برك سليمان " برك المرجيع"، قلعة البرك " قلعة مراد"، دير الجنة المقفلة، العين " عين اوطاس"، تل الفريديس " هيروديون"، وادي خريطون، أبار النبي داود، متحف بيتنا التلحمي القديم، دير القديس ثيودوسيوس، دير مار سابا، دير مار الياس، خربة قمران و التقوق، حفل الرعاة.

ويعمل في هذا القطاع حوالي 28% من السكان، حيث يضم قطاع السياحة: الفنادق، المطاعم، الصناعة التقليدية والحرفية، الوكلاء السياحيين، مكاتب السفر و السياحة، محلات التحف الشرقي.

حيث أقيم في المحافظة 23 فندقاً وبيت ضيافة فيها 1400 غرفة و 2600 سرير وحوالي 48 محلاً للتحف الشرقية وحوالي 31 مكتباً للسياحة والسفر و 14 مطعماً سياحياً وتشير تقارير وزارة السياحة الى ارتفاع عدد الحجاج الذين زاروا كنيسة المهدي في بيت لحم مع نهاية 1999 الى 390,151 سائح وزادت النسبة بين كانون ثاني 2000 الى ايلول 2000 بحوالي 25% مقارنة مع سنة 1999.

ولكن بعد الاجتياح الاسرائيلي 2000\9 فأن هذا القطاع توقف نهائياً وذلك بسبب السياسات الاسرائيلية الهادفة لفرض الحواجز ومنع السواح من زيارة الأراضي المقدسة مما أدى الى الغاء جميع الحجوزات في الفنادق السياحية

جدول (3): مقارنة عدد العاملين في المرافق السياحية المختلفة:

القطاع	عدد العمال قبل الاجتياح	بعد الاجتياح
الفنادق	781	273
المطاعم السياحية	187	45
محلات التحف	221	162
الصناعة الحرفية	327	97
الوكلاء السياحيين و مكاتب السفر	75	56
المجموع	1591	633

جدول (4): تقدير الخسارة المالية لقطاع السياحة

القطاع	الوكلاء السياحيين والمكاتب	الصناعة الحرفية	محلات التحف	المطاعم	الفنادق
مجموع الخسارة المالية	6,842,132	13,886,192	4,462	6,440,000	42,727,801
المجموع	\$74,358,126				

ب. قطاع العمال:

يوجد في محافظة بيت لحم حوالي ثلاثة الاف منشأة (منظمة) صناعية- تجارية- خدماتية وسياحية وغيرها حيث تساهم المحافظة بحوالي 13% من الدخل القومي الفلسطيني كما تستوعب حوالي 55% من القوى العاملة في المحافظة حيث تسبب الاغلاق والحصار الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بالشلل شبه التام في مختلف قطاعات العمل, مما دفع ذلك نسبة كبيرة من العمال الى البطالة. فان هنالك 35% من القوى العاملة في المحافظة يعملون في اسرائيل (6000- 8000 عامل), تستطيع القول بأن نسبة كبيرة منهم توقف عن العمل نهائياً وهنالك 15% يعملون في باقي محافظات الوطن (القدس, رام الله) ايضاً نسبة كبيرة منهم توقف عن العمل.

وعندما تقدم قوات الاحتلال على فرض حظر التجول على المحافظة تتعطل كافة النشاطات الاقتصادية والتجارية. وتصل البطالة الى أكثر من 85% وترتفع نسبة الفقر. حيث قدرت خسائر قطاع العمالة والاستخدام بقيمة 27.3 مليون دولار حتى هذه الفترة ويتوقع أن تزيد هذه القيمة اذا ما استمر الحال على ما هو عليه. وذلك حسب تقدير من لجنة حصر الأضرار.

ج. قطاع الصناعة:

تتميز محافظة بيت لحم بوجود صناعة الحجر والرخام والنسيج والصناعات الكيماوية والانشائية والبلاستيكية والكهربائية والأثاث وبعض الصناعات الخفيفة الأخرى, وقد تعرض هذا القطاع كغيره من القطاعات الى خسارة كبيرة وعلى عدة أصعدة, حيث أظهرت تقارير للغرفة التجارية في شهر نيسان/2002 بأن غالبية هذه المنشآت تعمل بطاقة انتاجية لا تزيد عن 35% وأن 13% منها قد أغلق وحوالي 28% قد سرح العاملين, وتقدر الخسارة المالية المباشرة بقيمة 929663 دولار وقد بلغ اجمالي خسائر القطاع الصناعي في فلسطين حوالي 1290 مليون دولار موزعة على الخسائر اليومية المباشرة وخسائر الثروة القومية والخسائر الاضافية الطارئة وخسائر الفرص الضائعة وتعود الخسائر الفادحة التي تكبدها قطاع الصناعة الفلسطيني خلال العامين الماضيين لعدة أسباب منها:

1. الاجراءات والممارسات الاسرائيلية الهادفة لخنق الصناعة الفلسطينية والقضاء على فرص تطورها.
2. سياسة الحصار والاعلاق الشامل التي حرمت الصناعة الوطنية من الحصول على المواد الخام التي تستوردها اما من اسرائيل أو غيرها.
3. تسببت السياسات الاسرائيلية المذكورة في اغلاق العديد من المصانع والورش وهددت العديد من الصناعات بالتوقف عن العمل بنسبة وصلت الى 90% في بعض الصناعات.
4. استهداف المصانع والورش والمنشآت الصناعية بالقصف والتدمير بشكل غير مسبوق بحيث طال الأصول الثابتة لها.
5. عرقلة العمل داخل المناطق الصناعية وتعطيل الحركة التجارية الداخلية بين المدن الفلسطينية بسبب الحصار المشدد المفروض عليها.

6. ساهمت الممارسات الاسرائيلية بالحاق الضرر البالغ بالقطاع الخاص الناتج عن ضرب فرص الاستثمار و التأثير السلبي الكبير على المناخ الاستثماري في فلسطين لفترة قادمة لن تكون بسيطة.
7. حجز المواد الخام المستوردة في الموانئ الاسرائيلية ودفع تكاليف الحجز والأرضية وارتفاع تكاليف النقل.

د. القطاع التجاري: (الجملة و المفرق, الاستيراد و التصدير)

لم يسلم هذا القطاع كغيره من القطاعات من الأضرار الجسيمة ويعود ذلك الى الحصار والسياسة الاسرائيلية التي أثرت بشكل سلبي وكبير على حركة التنقل بين محافظات الوطن وبالتالي صعوبة النقل والتبادل التجاري والذي تأثر أيضاً بانخفاض الطلب المحلي نتيجة لضعف القوى الشرائية الناتجة عن زيادة البطالة وارتفاع تكاليف النقل, حيث ارتفعت نسبة البطالة من 8% قبل الانتفاضة إلى 43%, وبما أن عقد الصفقات التجارية أصبح يتم على أساس البيع والشراء النقدي, اضافة الى تراكم الديون نتيجة للصفقات السابقة أثر بشكل مباشر على حجم النشاط التجاري وتراجع ذلك مع اجراءات اسرائيلية أعاققت تخليص البضائع المستوردة و حدثت من امكانية التصدير.

وقد أشار تقرير معهد ماس لبحاث الدراسات الاقتصادية لأشهر التسعة الأولى من عام 2001 الى أن الانفاق الفلسطيني يتوزع على مجموعات سلعية مختلفة تشكل المواد الغذائية حوالي 40.5% من الانفاق الاستهلاكي, يليها النقل والاتصالات بحوالي 12.7% ثم نجد أن مجموعات الاقمشة والملابس والأحذية والسكن ومستلزماته تساهم بحوالي 16.5% و مجموعات التعليم والرعاية الصحية بحوالي 8.8% وأما الاثاث والسلع والخدمات المنزلية فتشكل حوالي 7.4% بالتالي فإن أساسيات الـعظمى من السلعة الاستهلاكية قد تتراوح بين 70%- 80% و يبلغ الوزن النسبي للمصادر الاجمالية الى الناتج المحلي حوالي 18% وللواردات حوالي 74% و الانفاق الحكومي الفلسطيني حوالي 20% والاستثمار حوالي 40%.

و حسب تقرير من لجنة حصر الاضرار تقدر خسائر قطاع التجارة في محافظة بيت لحم بما يلي:

- 1- أضرار مباشرة:
 - 50 محل تجاري بقيمة 64,111 دولار
 - أضرار في ممتلكات المحلات التجارية (بضائع ومعدات وغيرها) 271,533 دولار
 - 2- أضرار غير مباشرة :
- قطاع التجارة و الخدمات العامة 91 مليون دولار.

الإستنتاجات

حسب الجهاز المركزي الفلسطيني انخفض مستوى دخل الاسرة إلى من نسبته 50% إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة. كذلك 64% من السكان يعيشون تحت خط الفقر.

تراجعت حصة القطاعات الاقتصادية المختلفة وارتفعت بنسبة البطالة بحيث خلال شهر ايلول 2002 من 8% قبل الانتفاضة إلى 43%.

أمام هذه المعطيات والواقع يعاني اقتصاد المحافظة وبشكل متميز نتيجة لموقعها الجغرافي من الحصار. والاختناق حيث توقف القطاع السياحي بشكل كامل وتعطل الإنتاج في القطاعات التجارية الصناعية والخدماتية بنسبة تصل إلى 70% بالإضافة إلى تقطيع أوصال الريف الغربي والشرقي عن المدن في المحافظة وتفاقم أزمة البطالة واستنفاد غالبية مدخرات المواطنين .

حيث تقترح غرفة تجارة بيت لحم ضرورة تبني برنامج طوارئ اقتصادي للمحافظة من أجل إعادة استنهاض الواقع الاقتصادي وإيقاف حالة الانهيار لمساعدة المنشآت القائمة على استمرار عملها وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة المحلية وتوفير الدعم والتسهيلات عبر التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص وفي إطار آلية عمل تخدم المصلحة الوطنية وتعزز صمود المواطنين.

7. القطاعات الخدماتية والبنية التحتية

أ. وزارة الداخلية

تمتاز هذه الوزارة بأنها تعمل على تسهيل حياة المواطنين ومعاملاتهم

لوحظ زيادة في الحصول على طلبات حسن السلوك للهجرة أثناء وبعد الانتفاضة مع ازدياد الملحوظ في العام 2002 بالمقارنة مع 2001 وقبل الانتفاضة.

في العام 2000 تقدم من 60 – 70 حالة حصول على حسن سلوك.

في العام 2001 - 150 حالة.

في العام 2002 – 280 حالة.

في العام 2002 – تقدم بطلب حصول على حسن سلوك عادي 2183 رفض منها 21 .

حصل مكتب الداخلية على تصريح خاص لتصديق 390 وثيقة تسهيلا لحياة المواطنين وبسبب صعوبة التنقل والوصول إلى الوزارات.

هنالك عدة صعوبات تواجهها الداخلية هذه الأيام وتتمثل في متابعة الجمعيات حيث أنها من المفروض أن تقدم نشرات مالية وإدارية ومع غياب الجهاز التنفيذي يوجد صعوبة بالمتابعة والملاحقة حيث أن التسبب مستشري بين الجمعيات الأهلية والعامّة ومن هذه الصعوبات أيضا :

1. غياب القوة التنفيذية.
2. اعتقال الموظفين التابعين للداخلية سبب عدم الكفاءة.
3. تأخير وحجز الموظفين على الحواجز أدى إلى عدم الكفاءة أيضا حيث تم وضع خطة بديلة وتشكيل فريق طوارئ لطاقت العاملين لتسهيل أمور العمل في كافة أقسام الداخلية بالإضافة إلى تأهيل موظفين جدد للقيام بعملهم.

قبل الانتفاضة وصلت نسبة كفاءة الداخلية إلى 95 % كداء وبعد الانتفاضة واثنائها مثلا إصدار جوازات السفر تصل إلى 100% كداء وسرعة .

4. عدم القدرة على وضع خطة طويلة المدى وبالتالي الاعتماد على خطط متعاقبة يومية.
5. غياب مرجعية وطنية على مستوى الوزارات بسبب كثرة الاجتياحات وبالتالي غياب التنسيق والاتصال.
6. النقص الحاد في تلبية احتياج الوزارة والداخلية مثل النثریات ، التجهيزات الإلكترونية بها نقص وعطل بالإضافة إلى النقص في الصيانة والأوراق والحبر حيث تم توفير بعضا منها من مرتبات الموظفين لتسهيل العمل.

محدوديات:

تتمثل هذه المحدوديات والاحباطات للموظفين في التأخر في دفع الرواتب عدا عن التناقص في الأجور والخصميات.

مطالب:

1. مطبعة في الضفة الغربية للجوازات بدلا من أن تكون في غزة وحدها.

2. رفع كفاءة الموظفين عبر دورات تأهيلية وغيرها.

نظرة مستقبلية:

1. البدء بإصلاح من القاعدة.
2. عدم التداخل في الصلاحيات بين الأجهزة المختلفة.
3. تحقيق الانسجام بين أجهزة السلطة.
4. التخلي عن المركزية الشديدة التي تؤدي إلى الفردية والدكتاتورية.

ب. وزارة الأشغال العامة

في ما يلي سنبين بالتفصيل الأضرار التي لحقت بمحافظة بيت لحم في قطاعي الطرق والأبنية والتي تم العمل عليها من قبل وزارة الأشغال العامة :

1. أضرار الطرق

بلغ حجم الأضرار المباشرة والنتيجة التقطيع والتجريف لهذا القطاع 6 مليون دولار أمريكي. إضافة إلى الأضرار الغير مباشرة في الطرق والتي تقدر بالملايين والنتيجة عن مرور الدبابات والمجنزرات على الطرق والتي هي غير مصممة لهذا النوع من الآليات أصلاً.

2. أضرار الأبنية والإسكان

بلغ عدد الأضرار في محافظة بيت لحم الأضرار الصغيرة والمتوسطة 7225 حالة (حجم التكلفة للتصليح تتراوح ما بين 50 - 10000 دولار) وبقيمة إجمالية تقدر ب 7 مليون دولار. أما الأضرار الكبيرة فتقدر وحسب الإحصائيات 102 حالة وبقيمة إجمالية تقدر ب 11.375 مليون دولار.

3. إنجازات الوزارة في إعادة الاعمار :

* محافظة بيت لحم:

أعدت الوزارة إصلاح وترميم 4045 حالة صغيرة ومتوسطة من برنامج البنك الإسلامي للتنمية وبقيمة إجمالية تقدر ب 3 750 000 مليون دولار.

1270 حالة تم إصلاحها من المنحة الإيطالية بقيمة إجمالية تقدر ب 1 200 000 مليون دولار.

4. الصعوبات التي تواجهها الوزارة وصعوبات العمل:

عدم توفر التمويل اللازم وعدم التزام الدول المانحة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه إعادة الاعمار. الاغلاقات المستمرة من قبل قوات الاحتلال وما يتبع ذلك من نقص في المواد .
تكرار الاعتداءات الإسرائيلية وتوسعها وخصوصا في مناطق التماس.

ج. سلطة المياه والمجاري

يبلغ عدد الموظفين 88 موظفا، منهم 4 من الخليل.
يبلغ عدد المشتركين 11,000 مشتركا في المدن الرئيسية، المخيمات، اراطاس، الولجة، الدوحة، الخضر، حرملة، رخمة، بيت تعمر وهندازة.

من المشاريع التي تأخر العمل في تنفيذها أو التي تضررت:

- مشروع مجاري بطول 24 كم يخدم المدن الرئيسية في المحافظة ومخيم الدهيشة، تعطل العمل بها بسبب الأحداث لمدة لا تقل عن 4 اشهر.
- كذلك مشروع مياه بطول 20 كم تأخر العمل به لنفس السبب.
- الأسوأ من ذلك الوضع المالي، ففي السنتين اللتان قبل الانتفاضة تمكنا من جمع 18 مليون شيقل من مجموع 22 مليون شيقل، بينما خلال الانتفاضة تمكنا من جمع 10 ملايين شيقل من مجموع 23 مليون شيقل أي أن نسبة التحصيل اقل من 50%. هذا مع العلم أن كميات المياه التي تباع قد زادت إلا أن التحصيل قد نقص.
- تدمير وتكسير في شبكة المياه بقية 2.5 مليون شيقل.
- تعطل احد الأبار وهو بئر بيت فجار مدة سنة كاملة وكانت الخسائر نتيجة ذلك 3,200,000 شيقل.
- مشكلة الرواتب بسبب عدم دفع التزامات المواطنين، حيث يوجد 20 مليون شيقل ديونا على المشتركين، منهم 13 مليون تراكتت خلال الانتفاضة.
- صيانة الشبكة، ففي عام 1999 كانت مصاريف الصيانة 700,000 شيقل بينما خلال عام 2001 بلغت 1,700,000 شيقل بسبب الأضرار التي تسببت عن الاجتياحات للمحافظة.
- مشكلة إنهاء خدمة 8 موظفين تجاوز سنهم 60 عاما ولا يوجد ميزانية لدفع أتعابهم وهي 400,000 شيقل.
- مشكلة سرقة المياه زادت اكثر من 3 أضعاف، ومشكلة الشيكات الراجعة ارتفعت خاصة في ظل غياب المحاكم خلال الأوضاع الراهنة.
- غياب السلطة التنفيذية حد من اتخاذ الإجراءات ضد المخالفين.
- الخطط في ظل الأحداث:
- الدوام كان خلال فترات رفع منع التجوال والتعويض أيام الجمع والأحد.
- تشكيل فرق طوارئ للعمل أثناء الاجتياحات ومنع التجوال بالتنسيق مع الارتباط المدني.
- الخدمات كانت مستمرة حيث أن المياه كانت على مدار 24 ساعة، ما عدا الكسور والأضرار التي كانت تحتاج إلى تنسيق مع الارتباط لإصلاحها.
- حجم الأضرار التي نتجت عن اجتياح أل 40 يوما بسبب المياه المهذورة الناتجة عن تحفير الشوارع الرئيسية فقد كانت 600,000 شيقل.

الاحتياجات والأولويات:

- تسديد المستحقات التي على المواطنين لدفع ال عجز في الرواتب لشهري تشرين الثاني وكانون الأول لعام 2002.

- توفير النقود لشراء القطع اللازمة للشبكة.

- رفع الحصار والتمكن من حرية الحركة.

توصيات:

- رغم التنسيق المسبق بين الطوارئ والارتباط كان هناك مضايقات كبيرة لفرق الطوارئ حيث كان ذلك يشكل مخاطرة على حياة العاملين.

د. شركة الكهرباء

عدد الموظفين: يبلغ عدد الموظفين الإجمالي 75 موظفا، منهم 8 موظفين من محافظة الخليل.

العمل أثناء منع التجوال: يتم العمل أثناء منع التجوال من خلال طاقم الطوارئ بالتنسيق مع الارتباط.

الخطط والمشاريع التي تأثرت بسبب الأوضاع الراهنة:

- تعطل العمل في المحطة الرئيسية في القبة، فقد كان من المفروض أن يتم العمل بها في شهر حزيران من العام الماضي.
 - كان من المفروض أن تقوم الشركة بأعمال التصليح والصيانة لخطوط الضغط العالي والضغط المنخفض التي من شأنها تقليل قطع التيار الكهربائي، إلا انه وبسبب الأوضاع الراهنة فإنه لم يتم تصليح إلا الأكثر أهمية فقط.
- ومن المشاريع التي تم تنفيذها، مشروع مفاتيح ضغط عالي يتم التحكم بها من بعد بواسطة (Remote control)، وهذا المشروع في منطقة تقوع ومراح رباح. هذا المشروع يزود جميع القرى الغربية والجنوبية في المحافظة، حيث يتم التحكم بها أثناء منع التجوال، وبالتالي يمكن إعادة التيار الكهربائي لحين وصول الموظف المسؤول.

المشاكل:

- هناك صعوبة في وصول الموظفين إلى أماكن عملهم.
- تأخر موافقة الارتباط على خروج الموظفين لإصلاح العطل حين حدوثه، وتعرض حياة العاملين للخطر أثناء منع التجوال.
- تراجع عملية الجباية وتسديد الفواتير بشكل كبير جداً، بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة الناتجة عن الأوضاع الراهنة. فالشركة تدفع سنويا 5-6 ملايين شيقل، في حين لم تتمكن خلال الأوضاع الحالية من جباية سوى ربع المبلغ.

حجم الأضرار: الأضرار المباشرة في قطاع الكهرباء تقدر بحوالي 318,260 دولار.

توصيات:

- التزام المشتركين بالدفع كي تتم خدمتهم بشكل جيد، وان يكون هناك تعاون مشترك.
- دعم السلطة في تطبيق القانون لمنع سرقة التيار الكهربائي.
- توعية المجتمع بصورة تساعد في بناء وطن افضل/ من خلال الانتماء الحقيقي للوطن ومؤسساته.

ه. شركة الاتصالات الفلسطينية

يبلغ عدد الموظفين 68 موظفا بين مسؤولين وحراس. منهم 10 موظفين من خارج المحافظة.
يبلغ عدد المشتركين في شبكة الاتصالات 1800 مشتركاً.

العمل خلال الاجتياحات:

- يقوم الموظفون الذين يتمكنون من الوصول لاماكن عملهم بإنجاز عملهم وعمل الذين لا يستطيعون الوصول في ظل الاغلاقات والفصل وذلك من خلال تعويض أيام منع التجوال والإغلاق في أيام العطل كالجمعة.
من المشاكل التي تعاني منها الشركة:
- منع التجوال والاعلاقات المستمرة التي تحول دون متابعة العمل بصورة طبيعية.
 - تأخر المشتركين في تسديد الفواتير المستحقة عليهم وازدياد عدد حالات فصل الخدمة.
 - المشاريع التي تأخر تنفيذها أو إكمالها بسبب الأوضاع الراهنة:
 - عدم التمكن من تنفيذ مشروع تحديث مقسم بيت ساحور.
 - الحيلولة دون إكمال مشروع كوابل القبة.
 - عدم التمكن من التوسع في الشبكة في مناطق المعصرة وجورة الشمعة.
 - عدم التمكن من تنفيذ مشروع الديك في بيت ساحور (تمديد وصيانة).

حجم الأضرار:

فرق الطوارئ تقوم بإصلاح الأعطال فوراً وقدرة المستطاع.

الاحتياجات والأولويات:

- تسهيل عملية المرور عبر الحواجز لوصول الموظفين إلى أماكن عملهم، والوصول إلى المناطق خارج المدينة مثل حوسان وبتير وتقوع وغيرها.
- تسهيل وصول العاملين للمناطق المغلقة أمام العاملين مثل قبة راحيل.
- المحافظة على ما أنجز والعمل قدر الإمكان في المحافظة على المشتركين وزيادة عددهم.
- تقديم خدمة جديدة مثل الانترنت، Liz line ، ISDN .

و. المواصلات/ دائرة السير

عدد الموظفين: يبلغ عدد الموظفين 13 موظفاً، منهم 2 من الخليل.

العمل خلال الاجتياحات الإسرائيلية للمحافظة: يكون العمل في أيام رفع التجوال. كما يكون الدوام أحياناً أيام العطل، إلا أن المشكلة التي تواجهنا أيام الجمع هو البنك، حيث أن الحاسوب مبرمجاً بحيث أن أيام الجمع هي أيام عطل، مما يخلق إرباكاً في العمل ولهذا يقتصر العمل في تلك الأيام على الاستشارات والتراخيص التي لا علاقة للبنك بها.

الخطط التي تأثرت بالأوضاع الراهنة: كان هناك طرح لإقامة بناء جديد للدائرة، إلا انه تعطل بسبب الأوضاع.
حجم الأضرار: يقدر عدد السيارات التي تضررت بحوالي 200 سيارة عمومي وخصوصي.

المشاكل:

- عدم وجود مبنى واسع.
- مشكلة التراخيص والتي تكمن في عملية نقل الرخص من رام الله إلى الدائرة. وللتخفيف من حدة المشكلة يضطر العاملون أحيانا إلى التعامل من خلال الفاكس.
- صعوبة وصول بعض الفاحصين من الخليل، مما يربك العمل، وذلك يعود لعدم كفاية الموظفين من بيت لحم، خاصة وان عدد الموظفين لا يناسب حجم العمل الذي تقدمه الدائرة.
- صعوبة توظيف موظفين جدد من محافظة بيت لحم.
- مشكلة الملفات، حيث ان هناك الكثير من ملفات السيارات موجودة في الخليل ورام الله، مما يعيق معاملات المواطنين، إلا أن الدائرة تعمل على جلب هذه الملفات شيئا فشيئا.
- مشكلة اعتداء بعض أطفال المخيم على الدائرة في ظل عدم وجود الشرطة للحراسة.

التوصيات:

- إيجاد بناء أوسع ومتكامل للدائرة حتى تستطيع الدائرة نقل الأرشيف، وتقديم كل الخدمات اللازمة في المحافظة.
- زيادة عدد الموظفين وخاصة من أبناء المحافظة.
- أن يتحمل كل شخص مسؤوليته، وان يفهم المواطن أن الدائرة تعمل ما في وسعها من أجل تسهيل المعاملات، وعليه التعاون مع الدائرة، وان يتفهم المواطن أن للدائرة صلاحيات محدودة تعمل ضمنها.
- العمل على حل إشكاليات السيارات التي ملفاتها موجودة في دوائر أخرى.
- حماية المبنى الحالي من اعتداء بعض أبناء المخيم.

ز. بريد بيت لحم

عدد الموظفين: يبلغ عدد الموظفين 25 موظفا، منهم 4 موظفين من محافظة الخليل.

عدد صناديق البريد: 1200 صندوقا.

الخطط أو المشاريع التي تأثرت بالأوضاع الراهنة: كان مخططا فتح مكاتب بريد جديدة في المحافظة، ولكن بسبب الاجتياحات لم يتم تنفيذ ذلك.

المشاكل:

- صعوبة وصول الموظفين إلى أماكن عملهم بسبب الحواجز والاعلاقات.

- هناك صعوبات كبيرة في توصيل البريد وذلك يعود إلى منع التجوال، والإغلاقات، ومزاجية جنود الاحتلال الإسرائيلي على الحواجز في السماح لسيارات البريد بالمرور.
- عدم تسديد كافة المشتركين في صناديق البريد المستحقات التي عليهم، حيث انه لم يتم تسديد المستحقات إلا من قبل 800 شخص خلال الانتفاضة.
- حجم الأضرار:** تقدر الأضرار في قطاع البريد 38,500 شيقل.

التوصيات:

- حرية تنقل الموظفين والبريد.
- تسديد المشتركين للمستحقات التي عليهم.

8. الحكم المحلي

تصنف دائرة الحكم المحلي في محافظة بيت لحم من المؤسسات الخدمائية وتنقسم الخدمات التي تقدمها إلى نوعان من الخدمات الأولى وهي خدمات مباشرة مع المجالس القروية ومعظمها خدمات مالية وإدارية على مستوى دراسة التنظيم الهيكلي وقرار المخططات للمشاريع وتدقيقها ومنح التراخيص اللازمة للبناء للمناطق التي لا يوجد فيها هيئات محلية وذلك من خلال العلاقة المباشرة مع المواطنين أصحاب الشأن ومن ثم متابعة أعمال البناء على الأرض للتأكد من عدم وجود تجاوزات ومخالفات عامة. أما بالنسبة للنوع الثاني من الخدمات هي الخدمات الغير مباشرة والتي تتعلق بالتعامل مع البلديات في محافظة بيت لحم من شؤون الادارية ورقابة لعملها ودور المنسق بينها.

إن الإغلاقات والمعوقات والصعوبات التي بدأت منذ الإحتياحات ولحد اليوم أدت الى الحاق الضرر الكبير في دائرة الحكم المحلي في بيت لحم كونها دائرة خدماتية تخدم جميع الهيئات المحلية والبلديات والمجالس القروية ولجان المشاريع في هذه المحافظة، هذا بالإضافة الى ما تقوم به من تنفيذ للعديد من المشاريع الحيوية والبنية التحتية في العديد من قرى و بلدات المحافظة. وقد تأثرت هذه الخدمات بشكل مباشر حيث أن الخدمات غير المباشرة كان مدى التأثير عليها ليس كبيراً، حيث اقتصر هذا التأثير على العامل الزمني حيث أن المعاملات التي تتعلق بهذا النوع من الخدمات أصبحت تأخذ وقت أطول في انجازها من السابق وكذلك المراسلات بين الدائرة وباقي الدوائر الرسمية الأخرى، اما بالنسبة للخدمات المباشرة فقد كان مدى التأثير والضرر كبير جداً حيث لوحظ هبوط حاد وملحوظ في العديد من الطلبات والمعاملات المقدمة الى الدائرة من قبل المواطنين وذلك يعود لسببين أحدهما عدم تمكن المواطنين من الوصول الى دائرة الحكم المحلي للحصول على الاذن وفتح ملف في الدائرة، والسبب الثاني هو الشعور الذي أصبح سائد بان الامور سائبة ولا يوجد قانون وقوة تنفيذية تطبيق هذا القانون في ظل هذه الظروف، ومن خلال الاطلاع على ملفات الدائرة المتعلقة بهذا النوع من الخدمات ومقارنة الوضع الحالي بالسنوات السابقة لوحظ ما يلي:

ففي سنة 1998 عقدت اللجنة المركزية "وهي اللجنة التي تبحث في طلبات البناء في هذه المحافظة" 27 اجتماعاً لها بمعدل اجتماع واحد كل أسبوعين وكانت تناقش ما معدله 20 طلباً للبناء كل شهر، وفي العام 1999 عقدت اللجنة 26 اجتماعاً وناقش ما معدله 25 طلباً في الشهر الواحد. أما في العام 2000 و 2001 عقدت اللجنة المركزية 7 جلسات فقط في كل عام و كان معدل الطلبات التي تناقش هي 5 طلبات في الشهر فقط علماً بأن البناء على الأرض لم يتوقف الامر الذي أدى الى انتشار البناء العشوائي الغير منظم، وتدمير للعديد من شبكات الطرق في القرى والبلديات وذلك من خلال الاعتداء على الارض المخصصة للتطوير المستقبلي لفتح شوارع جديدة أو تلك المخصصة لتوسيع ما هو قائم من الشوارع، طبعاً هذه التجاوزات والخروقات وللانظمة والقوانين كلها ت تعود الى عدم قدرة موظفين الدائرة من مهندسين ومفتشي أبنية من الوصول الى الموقع والمعاينة ومتابعة العمل ضمن المعايير والأنظمة المعمول بها، الامر الذي حذى بمدير الدائرة الى عمل خطة لادارة هذه الازمة والتي تمثلت بنقل جزء من الصلاحيات المتعلقة بطلبات البناء والترخيص الى بعض الهيئات المحلية والمجالس القروية من أجل متابعتها الامر الذي أدى الى تفعيل هذه الهيئات واصبحت تشكل حلقة وصل بين المواطنين الذين لا يستطيعون الوصول لدائرة الحكم المحلي وبين قسم الهندسة في هذه الدائرة، الا أن هذه الآلية التي اتبعت لم يقدر لها النجاح والسبب في ذلك عائد الى سلوك المواطنين وذلك بعدم الالتزام والتقيد بهذه الخطة. كما أن الكادر الفني لهذه الدائرة قد شل بسبب هذه الظروف حيث أن انه من أصل 6 موظفين في قسم الهندسة التابع للدائرة 3 عناصر أساسية منهم يقطنون خارج حدود محافظة بيت لحم الامر الذي أدى الى عدم تمكنهم من الوصول الى الدائرة لمزاولة أعمالهم المعتادة.

نظرا لكل ما سبق فان الدائرة بحاجة ماسة الى التطوير وذلك سواء من خلال تطوير وتدريب الكادر الفني لديها وزيادة عدد الموظفين ذوي الاختصاص والحاجة الضرورية للاجهزة الفنية ذات التقنية كي تستطيع الدائرة القيام بواجباتها على احسن حال، أضف الى ذلك الحاجة الى توفير الاحتياجات الاساسية والضرورية من اجهزة كمبيوتر واجهزة مساحة بالاضافة الى الحاجة الماسة الى حفظ الملفات الهامة على اقراص الليزر الممغنطة وذلك لحفظها من التلف والدمار وخصوصا في ظل هذه الظروف الصعبة وما يقوم به جيش الاحتلال من تدمير واتلاف ما تقع عليه يدها خلال عملية مبرمجة يداهم فيها جميع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه المحافظة كغيرها من محافظات الوطن الحبيب من اجل خلق نوعا من الفوضى والضياح لدى هذه المؤسسات.

9. دائرة المجلس التشريعي / بيت لحم

ان دائرة المجلس التشريعي في محافظة بيت لحم كان دورها كباقي دوائر المجلس في جميع محافظات الوطن من متابعة العمل ونشر الوعي ووجهة النظر التشريعية للقوانين التي أصدرها المجلس بين الجمهور حيث قامت بعقد اللقاءات المتكررة بعد جمعها منها أعضاء المجلس المنتخبين عن هذه المحافظة وكذلك استضافة العديد من الوزراء في لقاءات عامة مع الجمهور من أجل بث قضايا المواطنين وهمومهم في العديد من المجالات وجاء ما يسمى باللقاء الجماهيري الشهري والذي أصبح منبراً و حلقة وصل بين الجمهور و أعضاء المجلس التشريعي.

في ظل اعادة احتلال المحافظات الفلسطينية واجتياحها وخلق واقع جديد أدى الى تغييب لدور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية فرض على دائرة المجلس أن تقوم بدور غير دورها في العديد من المجالات والقضايا المتعلقة بالاستيطان والتعليم والقضايا الاجتماعية وبعض القضايا الأمنية ويمكن تلخيص هذه المهام كما يلي:

الصحة: قامت دائرة المجلس في بيت لحم بمتابعة العديد من قضايا الصحة الصعبة التي نتجت عن الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة حيث قام نواب المجلس التشريعي في هذه المحافظة وبالتنسيق مع وزارة الصحة من أجل اعطاء العديد من التحويلات الطبية بين المستشفيات داخل الوطن وكذلك بعض التحويلات الضرورية الى بعض الدول العربية المجاورة وكذلك توفير الاعفاءات المالية من خلال وزارة الصحة لكثير من المرضى في المستشفيات الغير تابعة لوزارة الصحة، أضف الى ذلك متابعة شكاوى المواطنين المتعلقة بنقص العديد من الادوية الضرورية لبغض الأمراض المزمنة التي كانت المحافظة تعاني فقدانها من المستودعات، مستشفيات الوزارة ولذلك كان الشغل الشاغل لهؤلاء المرضى الذين لا يجدون ثمناً لهذا الدواء أو ذلك.

الاستيطان: شكل استمرار اسرائيل في سياساتها الاستيطانية ومصادرة الاراضي وبناء وتوسيع المستعمرات وهدم المنازل وشق الطرق الالتفافية هاجس المجلس التشريعي اليومي سواء عبر هيئته العامة او عبر لجنته المختصة، لجنة الاراضي ومواجهة الاستيطان وكان لدائرة بيت لحم الدور الكبير في هذا المجال إضافة كون النائب صلاح التعمري نائب لرئيس لجنة الاراضي ومواجهة الاستيطان في المجلس التشريعي، حيث اصبحت الدائرة مركز للتقارير وقضايا الاستيطان التي تصل من قبل اللجان الشعبية لمواجهة الاستيطان وكذلك من مكاتب الارتباط المدني من جميع محافظات الضفة الغربية، بالإضافة الى ذلك قدمت دائرة المجلس التشريعي في بيت لحم ومن خلال لجنة الاراضي ومواجهة الاستيطان الكثير من المساعدات المالية والمادية من اجل استصلاح الاراضي المهدهدة بالمصادرة ودعم اصحابها من اجل الوقوف في وجه التوسع الاستيطاني كما لعبت الدائرة دور المنسق بين اصحاب الاراضي المهدهدة بالمصادرة وبين العديد من الوزارات ذات الصلة بالموضوع كوزارة الزراعة من اجل توفير الاشتال لاصحاب الاراضي ووزارة الاشغال من اجل توفير بعض الخدمات لهم بالإضافة الى الدور الكبير الذي قدمته هذه الدائرة من توصيل شبكة الكهرباء الى العديد من المنازل القريبة من المستعمرات الاسرائيلية وذلك من خلال دفع جميع التكاليف عنهم من خلال ما يسمى بكهرباء الريف.

نتيجة الأوضاع الراهنة والصعبة تغيرت طبيعة عمل هذه المؤسسة وأصبح الحال هو الاستماع الى هموم ومشاكل المواطنين وخصوصاً ما يتعلق بالمساعدات المالية والمادية التي تصل الى هذه المحافظة، علماً بأن قرار هذه الدائرة بنوابها كان واضحاً من البداية وهو عدم الخوض في هذا الموضوع لما له من ابعاد قد تضر بطبيعة عمل هذه المؤسسة.

أما بالنسبة لنواب هذه الدائرة فقد ظهر دورهم أثناء حصار كنيسة المهد حيث كان بعض النواب ضمن الفريق الفلسطيني الذي كلفه سيادة الرئيس أبو عمار بالتفاوض مع جيش الاحتلال من أجل حل وانهاء حصار كنيسة

10. قطاع الإعلام:

قنوات الإعلام المحلي من أهم الظواهر التي سادت في محافظات الوطن الممتد من جنين حتى رفح، ونتيجة لتعبيرها عن نبض الشارع الفلسطيني خصص جزء من هذا التقرير لتقييم وضع المحطات الخاصة في محافظة بيت لحم.

يوجد في محافظة بيت لحم ثلاث محطات خاصة في محافظة بيت لحم، وهي محطة الرعاة 93 ومحطة بيت لحم ومحطة المهدي إضافة إلى راديو بيت لحم 2000.

ونتيجة لغياب الكادر الفني ولتغير أهداف هذه المحطات ليصبح الربح التجاري، غاب خريجوا الجامعات عن هذه المحطات ليحل محلهم من هم أقل في درجة التحصيل العلمي لتقاضيهم رواتب أقل. وكان من أهم العوامل المشتركة في المحطات الثلاث افتقادها لرئيس تحرير، وهذا يشكل خطورة على المجتمع الفلسطيني في محافظة بيت لحم لتحكم ميزاجية الفرد واضع الخبر او معد البرامج ولا سيما البرامج المفتوحة المباشرة.

تميزت المحطات المحلية في فترة ما قبل الانتفاضة بالبرامج المنقولة عن الفضائيات للتسلية، والبرامج المنوعة. ولكن بعد اندلاع الانتفاضة وتماشيا مع الظروف المحيطة من متغيرات طرأت على الساحة الفلسطينية، وضعت المحطات المحلية استراتيجيات تقشفية واستطاعت بظروف رهيبة اعتماد الاكتفاء الذاتي. فعلى سبيل المثال وبسبب الضائقة المالية، قلص عدد الموظفين في تلفزيون بيت لحم من 27 موظف قبل الانتفاضة الى اربعة موظفين حيث قلصت رواتبهم بمقدار 20%. ولا بد من الإشارة هنا ان المحطات الخاصة ممنوعة من اخذ أي دعم مالي من جهات غير فلسطينية مع العلم ان الجهات الفلسطينية لم يسبق ودعت هذه المحطات باستثناء منحة بمبلغ \$ 2,000 مقدمة من الرئيس ياسر عرفات في الشهر الأول للانتفاضة.

كان للانتفاضة الاثر الكبير على تغيير سياسات المحطات وتوجهاتها، فابتعد البث عن القشور ودخل في صلب المضامين، وأصبحت تنقل هموم الشعب الفلسطيني وتتابع تطور الاحداث. فغطيت جنازات الشهداء والفعاليات الجماهيرية، واتبعت المحطات اعداد البرامج السياسية ولا بد من الحديث هنا عن برنامج "جولة في الصحافة العبرية" الذي يقدمه الصحفي ناصر اللحام والذي يعتمد على مبدأ "اعرف عدوك". كما انشغلت المحطات بالهموم الحياتية واليومية للمواطن عبر ظاهرة الخبر العاجل واسماء المعتقلين ومواقع الحواجز العسكرية الاسرائيلية، ومواقع

، ومنع التجوال، ولا بد من الإشارة هنا ان طواقم العمل كانت تضطر للبقاء في مقر التلفزيون اثناء الاجتياحات لمدة طويلة عاشوا خلالها الجوع والمعاناة وخصوصا اجتياح الاربعين يوم (اجتياح كنيسة المهد).

اما من الجانب الاخر فكانت المشكلة الكبرى في نقل الاخبار الغير صحيحة والغير دقيقة مما كان يثير البلبلة والنزاعات في المحافظة وهذه تجربة تعلمت منها المحطات المحلية الكثير. وهذا يؤكد ضرورة تشريع القوانين الخاصة بالمحطات لالزامها على تعيين رئيس تحريري بخبرة بالإضافة لالزام المحطات على توظيف الكفاءات واصحاب الشهادات العلمية.

قضية النقل عن الفضائيات كانت قضية محورية، وتحدث الصحفي ناصر اللحام ان العديد من الفضائيات ابلغت المحطات الاعلامية عبر المحامين عن نيتها في مقاضاتها، الا ان المحطات المحلية وعدت الفضائيات بعدم ازالة شعار المحطات التي يتم النقل عنها. كما ويشير ناصر ان البعض الاخر من الفضائيات سرها ان يعاد بثها واعتبرت ذلك شهادة من سكان الارض المحتلة على ان بثها ناجح ويعبر عن نبض الشعب الفلسطيني مثل محطة ANN، و محطة ابو ظبي الفضائية وهي طريقة لايصال المعلومة الى شعب مقهور محاصر داخل منزله نافذته الوحيدة الشاشة الفضائية هو حق.

تطلب وزارة الاعلام الفلسطينية من المحطات المحلية ببث ثلاث ساعات من البرامج يوميا على الأقل، الا ان المحطات تقدم اكثر من ذلك وعلى سبيل المثال يقدم تلفزيون بيت لحم 6 ساعات من البرامج يوميا. واعتبر الصحفي ناصر اللحام وزارة الاعلام بانها جسم إداري مترهل اتكالي غير مبدع، ألقى بثقله كاملا على رشاقة المحطات الخاصة فأدى الى تعثرها في كثير من الأحيان، من تضارب الأوامر في البيانات الغير مفهومة وصولا الى صراعات الوزارات مع بعضها في من هو المسؤول عن المحطات.

اشار الصحفي ناصر اللحام الى سوء البث وضعفه ويتعرض للكثير من المشاكل، ومن النقاط التي اثارها هي ان استخدام موجة VHS ممنوعة عالميا من الاستخدام في التلفزيونات لأغراض الأسرة، وذلك لما لها من اثار خطيرة على عيون الاطفال وما تسببه من امراض في العيون.

عدم وجود مصادر مالية تؤدي إلى محدودية نشاطات و برامج المحطات المحلية.

استسهال المواطن في الاتصال بالمحطات الخاصة وانتقادها بسبب او بدون سبب، شكل عبئا ثقيلًا على كاهل المحطات الخاصة واداءها. ولكن بالمقابل لا يستطيع الإستغناء عنها وخاصة في الظروف الراهنة. ومن الضروري

11. المؤسسات الإجتماعية والإنسانية:

أ. وزارة الشؤون الإجتماعية

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بمكتبها في بيت لحم بدور هام وفعال خلال فترة الانتفاضة وما تزال بالرغم من إمكانياتها المتواضعة والمساعدات الخارجية من كثير من الجهات وتوزيعها خلال فترات منع التجول والاعلاقات

ففي السابق وان كان العمل يتم بوتيرة جيدة بالرغم من الضغط الشديد وازدياد حجم العمل بسبب الظروف إلا أن العمل يتم بصورة جيدة إلى حد ما إلى أن جاءت الانتفاضة الجديدة مع بداية عام 2000 ومن هنا ابتدئت المرحلة الجديدة.

يعمل المكتب في الأوقات العادية على تلبية احتياجات من 1800-2000 قضية مسجلة رسميا في السلطة في منطقة بيت لحم من حيث مساعدات عادية عينية أو نقدية ومشاكل تأمين صحي ، تشغيل ، مرأة ، معاقين ، عجزة..... الخ.

والمساعدات الشهرية الواردة لهذه القضايا من السلطة كانت تصل وبانتظام إلا أنها بعد ذلك قليلة ومتأخرة إلى حد كبير جدا ، ووردت أوامر من المكتب الرئيسي بصيغة تعميم بضرورة التدقيق على بعض الحالات بمعنى خصم نسبة من قيمة المساعدة من القضايا التي يعمل أفرادها بحجم المدخول بالإضافة إلى عدم إضافة قضايا جديدة لتستبدل بقضايا تم إلغاؤها بمعنى تجميد الوضع.

1. وشمل عمل الشؤون أيضا القيام بدورات تدريبية للمرشدين قبل الانتفاضة بعدة تخصصات مثل الطفولة والإدارة والمرأة الخ....
2. برامج بين الفترة والأخرى اشتملت على احتفالات للمسنين والأطفال وورشات تطوير قوانين الفئات الاجتماعية وقوانين الجمعيات الخيرية بالتعاون مع وزارة الداخلية.
3. القضايا التي بحاجة إلى تدخل طبي وتوفير أجهزة طبية مساعده كانت تدرس لتوفيرها بالتعاون مع الجمعيات الخارجية.
4. المرشدون كانوا يتابعون القضايا بشكل شهري وسنوي لتحديث الملف على الكمبيوتر والمربوط بغزة لكل الضفة.

يوجد في المكتب سيارة واحدة يقسم عملها ثلاث أيام لمنطقة بيت لحم وثلاث أيام أخرى لمنطقة الخليل.

عدد العاملين الكلي 18 - عدد المرشدين 10 وبعضهم قدامى ، والجدد بحاجة الى تدريب.

المدرسة العائلية ودار رعاية الفتيات مكتب الشؤون مسؤول عنها بشكل مباشر ويتابعها من حيث التنسيق والإدخال وتوفير الاحتياجات والطعام وغيره حيث كانت هذه الاحتياجات يتم تغطيتها من قبل الوزارة أما من حيث تطوير البنية التحتية لهذه المرافق فكان يتم الاستعانة بجهات أجنبية.

فالحكومة الهولندية طورت ودعمت دار رعاية الفتيات من حيث البنية التحتية والخدمات والمرافق بالإضافة إلى توفير سيارة خاصة لهم.

أما العائلية قبل الانتفاضة تبنتها الحكومة الإيطالية من حيث البنية التحتية وإضافة التدفئة المركزية وتجديد كامل لجميع الغرف وتزويدها بالأثاث المنسب والكمبيوترات. هذا كان في المرحلة الأولى أما الثانية فالعمل جاري على تطوير المطبخ والغرف الدراسية.

بالانتفاضة:

هنا ابتدأت المشاكل من نوع آخر:

1. الوزارة غير قادرة على دفع المترتب عليها والإيفاء بالتزاماتها.
2. المتعهد العام للمواد الغذائية للمراكز التابعة للشؤون توقف.
3. اضطر مكتب الشؤون للعمل على شراء هذه المواد وتوفير النقود اللازمة من أي مصدر غير الوزارة. من المؤسسات المحلية والأجنبية.
4. المساعدات للقضايا الاجتماعية أصبحت تتأخر.
5. المساعدات من world food program أصبحت غير منتظمة فبدلاً من كل شهرين أصبحت تأخذ من 4 إلى 5 أشهر لتوزع على القضايا الاجتماعية والعمال العاطلين.
6. بابتداء مرحلة القصف وسقوط الشهداء ازداد العبء واضطروا إلى عمل لجان للبيوت المقصوفة بالتنسيق مع البلديات والأشغال وغيرهم **حيث ساعدت البعثة البابوية** الكثير من هؤلاء الأفراد بتوفير من 500 إلى 2000 \$ بشكل مساعدات إنسانية لشراء الملابس وحاجات أساسية للبيت الذي احترق بيته وحصل به خراب بسيط ، لجنة خاصة أخرى هي للجرحي والشهداء وفرت 300 \$ للجريح و2000 \$ للشهيد من السلطة.
7. الاغلاقات سببت أن الموظفين وجدوا صعوبة بالوصول إلى العمل من القرى والخليل .
8. بالاجتياحات اغلق المكتب وانتقل العمل إلى بيت جالا في دار رعاية الطفل وإلى أماكن أخرى استطاعوا الوصول لها والعمل من خلالها وبعد ذلك طوارئ المحافظة.
9. باجتياح المهدي وقصف المقاطعة والمخيمات أضيف عبء جديد وهو استئجار بيوت للذين اصبحوا بلا مأوى حيث تم تسكين **20 عائلة** من المخيمات باستئجار بيوت لهم وبدعم **من المؤسسة السويدية**.
10. تشكلت لجنة المحافظة للطوارئ ووحدت الجهود وأصبحت مديرة الشؤون وبعض الموظفين يعملون من خلالها مع زيادة في حجم العمل.
11. في شهر 3 / 2001 اصدر المحافظ قرار بأن تستلم الشؤون القضايا المالية للبيوت المهدمة وتأمين احتياجاتهم وتوزيع المواد الغذائية عليهم من خلال لجنة الطوارئ.
12. وبسبب العدد القليل من موظفي الشؤون تم التعاون مع الاتحادات النسائية والجمعيات الخيرية والمتطوعين.

13. **ساهمت الحكومة الإيطالية** في دفع اجارات البيوت بالإضافة إلى عمل دراسات وإحصائيات للأطفال للذين هم بلا بيوت ومدارس وملابس حيث ساهموا أيضا في توفير المساعدة اللازمة.
14. المواد الغذائية كانت تأتي عن طريق جمعيات مثل جمعية الأراضي المقدسة وبعد ذلك World Vision ومؤسسة الكريش وفرت الحليب للأطفال وتم عمل الاتصالات مع الاخوة في الشمال لتوفير الأدوية وبعض الاحتياجات الغذائية بالتعاون مع لجنة المحافظة.
15. التوزيع كان يتم بالتنسيق مع الصليب الأحمر والحكومة الإيطالية لسهولة الحركة والتنسيق.
16. خلال فترة الأربعين يوم عملت مديرة الشؤون لوحدها بدون أي موظف معها فلجأت إلى تشغيل متطوعين وبعد انسحاب الإسرائيليين ابتدأت المشاكل بالازدياد وحجم المساعدات كذلك.
17. بعد انتهاء قضية المهدي قدر عدد الذين تم مساعدتهم أكثر من 4000 محتاج غير قضايا الشؤون المسجلين حيث وبالتنسيق مع الإيطاليين وفروا 4000 طرد غذائي لهم.
18. السويد ساعدت بتقديم 3400 طرد غذائي وزعت على المخيمات والأمن والمنطقة بشكل عام على فترات مختلفة.
19. **ابتدأ برنامج الصليب الأحمر بشهر 5 + 6 الذي واجه صعوبة بسبب منع التجول حيث شمل 22 قرية بقيمة 3000 حصة (طرود بقيمة الكوبون بشكل شهري) و 5 مدن بقيمة 2900 كوبون. تدقيق هذه القوائم واجهه صعوبة بسبب عدم وجود جهات للاستعانة بها لتجهيز قوائم صحيحة وبالتالي تم التعاون مع البلديات فقط.**

صعوبات:

1. السيارة الوحيدة تم ضربها وتعطلت وبالتالي الحركة أصبحت صعبة جدا.
2. عدم وصول الموظفين سبب إرباك أيضا.
3. عدم توفر المساحة المناسبة للموظفين لاستيعابهم جميعا مع حجم المراجعين الهائل.
4. الساعات البسيطة من رفع التجول لا تكفي لمتابعة القضايا وتلقي المراجعين.
5. الزيارات للقرى توقفت وأصبحت تجدد الملفات تلقائيا.
6. لا يتم تعويض الموظفين من الوزارة بتوفير تكاليف المواصلات الباهظة.
7. الأجهزة معطلة من كمبيوترات وطابعات وفاكس حيث يوجد جهاز كمبيوتر واحد يعمل لكل المكتب وهو مربوط مع غزة وبالتالي المكتب غير مؤهل بتاتا.
8. عدد قليل من الموظفين عليهم الضغط.
9. الحاجة إلى طاقم من الموظفين ومراكز فرعية في القرى.
10. العمل على تطوير قاعدة البيانات والاحتفاظ بنسخة خارج المكتب.
11. اتصالات الو زاه خلال هذه الفترة محدودة وللاطمئنان فقط.

12. إشكالية في آلية التوظيف بحيث انه تم إعطاء درجات لموظفين جدد لا يستحقونها على حساب القدامى لمجرد انهم وصلوا إلى الرئيس وحصلوا على توافيق بالتوظيف وبالتالي حصلوا على درجات عالية ولانهم من فتح حيث يوجد واحدة من الوظائف الجدد وتعمل تحت إمرة مديرة الشؤون وتحمل درجة مدير (أ) ومديرة الشؤون بدرجة مدير.

مشاريع مستقبلية :

مشروع مركز حماية المرأة والذي تبلغ ميزانيته 2,5 مليون \$ وبتمويل من الحكومة الإيطالية حيث تم الموافقة عليه سابقا حيث وفرت قطعة الأرض بلدية بيت لحم وسيبدأ التنفيذ بالقرب العاجل في بيت بصة بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الطاقم بالتعاون مع الحكومة الإيطالية.

تم التنسيق مع لجان الإغاثة الإسلامية والقرآن والسنة - الكريش - الكريثاس وغيرها من المؤسسات المحلية والأجنبية حيث تم توحيد الجهود في توزيع ما وصل لهذه الجهات لتفادي الازدواجية.

ب.مؤسسة نادي الاسير

يعنى نادي الاسير الفلسطيني وهو مؤسسة غير حكومية بعض كادرها مفرغ من السلطة الوطنية الفلسطينية. يضم نادي الاسير الفلسطيني 7 موظفين 4 منهم يتقاضوا رواتبهم من ديوان الموظفين للسلطة الوطنية الفلسطينية، بينما يتقاضى ال 3 الآخرين رواتبهم من ميزانية نادي الاسير حيث عجز النادي عن تغطية رواتبهم للاربعة شهور المنقضية. ومن الجدير ذكره ان ثلاثة من موظفي نادي الاسير يقعون في سجون الاحتلال اثنان منهم موقوفون اداريا.

يقوم النادي بصرف رواتب شهرية لعائلات الاسرى الذين يقضون فترة تزيد عن ثلاثة شهور بحيث يصرف للاعزب مبلغ 960 شيكل بينما يصرف للمتزوج مبلغ 1300 شيكل شهريا. كما ويقدم النادي العديد من المساعدات العينية كالمواد التموينية بالتعاون مع الجمعيات المختصة وبعض المساعدات للحالات الخاصة وبعض مساعدات العلاج وشراء الملابس وتزويد الاسرى ببطاقات هاتف داخل السجن، هذا بالإضافة لصرف 100 شيكل شهريا لكل اسير داخل السجن من اجل الشراء من "الكانتين"، حيث بلغت المصاريف المتفرقة للمساعدات الخاصة في العام 2001 ما يقارب ال 80,000 شيكل شارك نادي الاسير ب 60% منها.

يقوم نادي الأسير بالعديد من الفعاليات للتضامن مع الأسير الفلسطيني، كما ويحرص على اعداد بيانات صحفية يبين فيها اسماء الأسرى الجدد، هذا بالإضافة لنشرات حول الاعتقال الإداري ووضع الأسرى والتعذيب في السجون . الا ان العجز المالي يشكل احد اهم العوائق في وجه النادي وقضاياه، وخصوصا مماثلة وزارة المالية في صرف رواتب المحامين ومخصصات النادي حيث لم يقبض خمسة محامين اتعابهم لمدة اربعة اشهر. هذا بالإضافة لعدم تعاون وزارة الداخلية الفلسطينية في موضوع رسوم الطوابع للهويات الشخصية المفقودة للأسرى، حيث يتكلف الأسير الذي يفرج عنه ب 300 شيكل لاصدار هوية جديدة حيث لا يعمل معظم الأسرى بشكل مباشر بعد الافراج عنهم.

عدم التعاون الرسمي والشعبي و حتى التنظيمات مع النشاطات التي يقوم بها النادي للتضامن مع الأسير الفلسطيني، أدى إلى تغييب هذه القضية الحساسة عن الرأي العالمي وعدم وجود مطالبة دولية قوية لحل هذه الأزمة. ومن الجدير ذكره ان وفد المفاوضات الفلسطيني لم يطلب قائمة بالأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية إلا مرة واحدة عند توقيع اتفاقية اوسلو، وهذا يعني غياب قضية الأسرى عن طاولة المفاوضات بشكل فعال حتى قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. لذا يطالب نادي الأسير المستوى الرسمي بالاهتمام الحقيقي بقضية الأسير سواء بالمفاوضات أو الفعاليات الخاصة بقضية الأسير وإشراك النادي في أي مفاوضات تدور حول الأسير الفلسطيني لمعرفة الحقيقة وإطلاعه على هذا الموضوع بشكل معمق.

12. شهداء وجرحى وأسرى الانتفاضة أ. شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى:

تقوم مؤسسة رعاية اسر الشهداء والجرحى في محافظة بيت لحم، وهي مؤسسة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بتسليم اسر الشهداء رواتب شهرية. تختلف الرواتب بين اسر شهداء حسب الحالة الاجتماعية، والرتبة العسكرية، وعدد أفراد الأسرة، بالإضافة لتاريخ الاستشهاد حيث تختلف رواتب شهداء الانتفاضة الأولى عن رواتب شهداء انتفاضة الأقصى. والجدول التالي يوضح الرواتب بالشيكال التي تسلم لاسر الشهداء.

جدول(5): الراتب الشهري لعائلة الشهيد بالشيكال

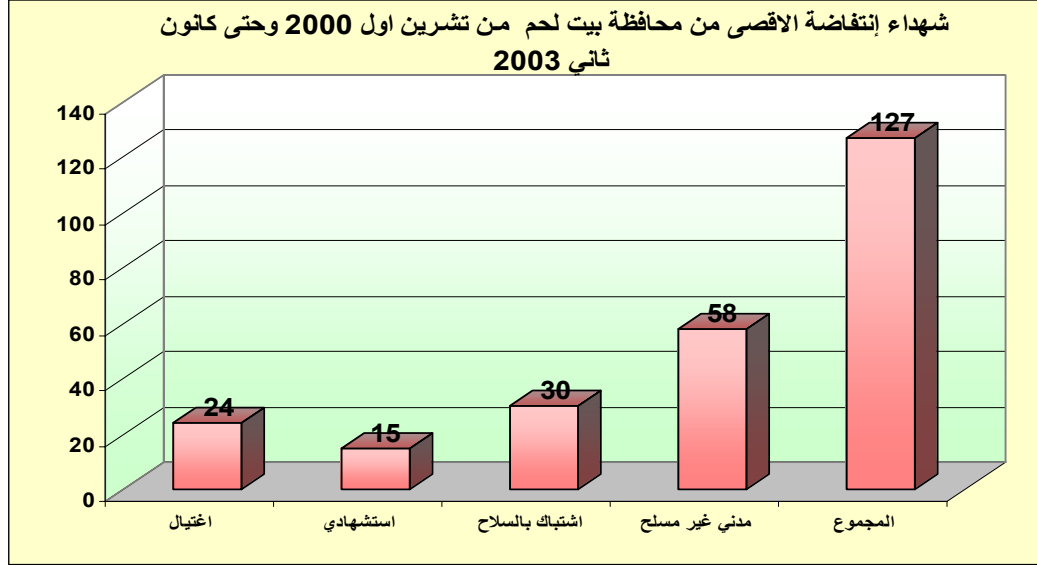
شهداء الانتفاضة الاقصى		شهداء الانتفاضة الاولى	
أعزب	متزوج	الأطفال	وفقا للحالة الاجتماعية والرتبة العسكرية
600	850	25 لكل طفل	1300-287

يتم دفع الرواتب لأسر شهداء انتفاضة الأقصى عبر بنك القاهرة عمان، حيث غطت السلطة الوطنية الفلسطينية الميزانية في أول ستة شهور من الانتفاضة، ثم تولى بنك التنمية الإسلامي تغطية هذه النفقات بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

كما هو ملاحظ في الجدول فان رواتب اسر شهداء الانتفاضة الأولى تتفاوت حسب الرتبة العسكرية والحالة الاجتماعية، ويبلغ أدنى راتب مبلغ 287 شيكل بينما يصل أعلى الرواتب في محافظة بيت لحم إلى 1300 شيكل. وتمول هذه الرواتب من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية عبر شيكات اسمية تسلم للعائلات. ومن الجدير ذكره انه يتم اعتماد بعض الحالات الاجتماعية شهداء وتصرف لهم رواتب، ومنها حالات الدهس من قبل المستوطنين والوفاة بعد الخروج من سجون الاحتلال بعد أن يكون الشهيد قد أمضى فترة طويلة في المعتقل. تغطي الحالات الاجتماعية لفترة مؤقتة حتى يتحسن وضع العائلة الاقتصادي، وفي حال عدم تحسن وضع العائلة الاقتصادي يتم تحويل ملف الحالة الاجتماعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

تعنى العديد من المؤسسات الخاصة والجمعيات بأسر شهداء انتفاضة الأقصى، حيث تصرف جمعية الإصلاح/ لجنة الزكاة رواتب شهرية أو كل شهرين، وتصرف جمعية الأنصار رواتب شهرية 100\$ للأعزب و 200\$ للمتزوج وتصرف جمعية رعاية اليتيم راتب شهري لاسر الشهداء.

خلال انتفاضة الأقصى إستشهد من محافظة بيت لحم 127 شهيدا ، 85 منهم مدنيين غير مسلحين واغليبتهم من الاطفال. بالاضافة الى 24 شهيد اس تشهدوا جراء عمليات الاعتقال التي يقوم بها جيش الاحتلال دون اصدار لائحة إتهام او محاكمة وهذا امر مخالف لكل الاعراف والقوانين الدولية، والجدول التالي يوضح عدد الشهداء في كل شهر من اشهر الانتفاضة وطريقة الاستشهاد. علما بأن من بين الشهداء 12 شهيدا من خارج المحافظة.



تقوم مؤسسة رعاية اسر الشهداء بتقديم تأمين صحي مجاني لأسرة الشهيد بالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية، كما وتقوم بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لإعفاء الأسرة من الرسوم المدرسية في المدارس الحكومية. ويعفى ابن الشهيد من الرسوم الجامعية في جامعات الوطن، بالإضافة لتوفير بعض المنح الجامعية لآخوة الشهداء داخل وخارج الوطن. ويتم التنسيق مع الجمعيات والمؤسسات المعنية لتقديم المساعدات العينية كالمساعدات التمويينية لأسر الشهداء. هذا بالإضافة لوجود منح تغطي تكاليف الحج كاملة لزوجة الشهيد ووالده وان كان متوفى فلوالده الزوجية، حيث يتم نقلهم من عمان بواسطة الجو إلى السعودية.

ومن الجدير ذكره، أن العديد من الدول العربية وبعض المؤسسات العالمية كانت تقوم بدفع مبالغ لأسرة الشهيد لمرة واحدة، إلا أن هذه المبالغ توقفت جميعها. والجدول التالي يوضح المبالغ التي توقفت وكانت تعطى لأسر الشهداء لمرة واحدة.

الجدول (6): يوضح المبالغ التي كانت تدفع لأسرة الشهيد لمرة واحدة (جميعها توقفت)

ملاحظات	المبلغ	الاسم
توقفت في كل المحافظات في تشرين الأول 2001	\$2,000	الرئيس ياسر عرفات

توقفت	\$5,300	المملكة العربية السعودية
توقفت في محافظة بيت لحم	\$10,000	الجمهورية العربية العراقية
توقفت	500 دينار	الملكة رانية ملكة الأردن
توقفت	\$500	قطر
توقفت	\$2,500	الهيئة العمانية للأعمال الخيرية
توقفت	\$700	الجالية العربية في شيكاغو

* المطلوب (توفير مبلغ 1600 شيكل على الأقل لكل أسرة شهيد مكونة من 6 أفراد. هذا بالإضافة للعناية بالمؤسسة نفسها حيث لا يوجد بالمؤسسة جهاز حاسوب كم إن ماكثة التصوير في وضع سيء. ومن الجدير ذكره أن مؤسسة رعاية اسر الشهداء والجرحى كانت أكثر المؤسسات تعاوننا في إعطائنا المعلومات بالرغم من عدم توفر جهاز حاسوب.

ب. الجرحى

أثناء انتفاضة الأقصى، خلف الاحتلال الإسرائيلي في محافظة بيت لحم 2,495 جريح، 270 لا زالوا قيد العلاج حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، 55 منهم في حالة إعاقة دائمة، و 400 منهم إصابة متوسطة فما فوق. والجرحى هي القضية الثانية التي تقوم مؤسسة رعاية اسر الشهداء والجرحى بالعناية بها، حيث يصرف لجرحى انتفاضة الأقصى شهريا مبلغ 600 شيكل للأعزب و 850 شيكل للمتزوج، أما جرحى الانتفاضة الأولى فيصرف لهم مبلغ 150 شيكل باستثناء حالات الشلل النصفي فيصرف لهم مبلغ 600 شهريا. هذا بالإضافة لتوفير تأمين صحي لعائلته، وإعفاء الجريح من الرسوم المدرسية إن كان طالبا.

ج. الاسرى الفلسطينيين من محافظة بيت لحم

منذ اندلاع الانتفاضة واعداد الاسرى في السجون الاسرائيلية في تزايد ملحوظ. فكانت المعتقلات الاسرائيلية تحرم 1700 إنسان فلسطيني من حريتهم قبل اندلاع الانتفاضة حيث كان نصيب بيت لحم 300 اسير. اما بعد اندلاع الانتفاضة وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير، يقبع اكثر من 9000 فلسطيني في سجون الاحتلال. تم زج ما يقارب 577 اسير من محافظة بيت لحم في سجون الاحتلال خلال الانتفاضة الفلسطينية. يوضح الجدول التالي اعداد الاسرى في سجون الاحتلال وانواع التوقيف.

جدول (7): أعداد الاسرى في سجون الاحتلال وانواع التوقيف من محافظة بيت لحم وحتى نهاية عام 2002

ملاحظات	عدد الاسرى	نوع التوقيف
لا تبيّن اصدار لائحة اتهام او محاكمته تحت حجة ملف سري	112	اداري
يستعمل التعذيب من عملية الشبح والعزل في الزنازين لمدة طويلة وعادة ما تمتد فترة السجن تحت اسباب سرية ايضا	122	تحقيق
	147	موقوف وشيك مفتوح
	1	قضية
	1	مدني
	3	موقوفة
	191	غير ذلك
	577	مجموع ما تم اعتقاله
افرج عن معظمهم بعد سجن معظمهم فترات ما بين ال 3 و 6 شهور	131	افرج عنه
	644	مجموع ما تبقى في السجون
9 منهم جرحى البقية لديهم امراض مثل السرطان والحصوة وضيق التنفس والسحايا والصرع والسكري وقرحة المعدة	27	مجموع ما يعاني من امراض

مما سبق نلاحظ ان معظم الاسرى موقوفين بوجه غير قانوني حيث لم يتم اصدار تهمة بحقهم او تقديمهم للمحاكمة.

13. لجنة الطوارئ الوطنية والاسلامية ومعالجة الازمات

أ. لجنة الطوارئ الوطنية والإسلامية

تعرضت محافظة بيت لحم للعديد من الاجتياحات الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة، اتسمت الاجتياحات الاولى بقصر مدتها الزمنية وتميزت بالتصدي الشعبي من خلال المقاومة الباسلة والتصدي العالمي من خلال الاحتجاج ومطالبة

لذي دام 24 ساعة لمدينة بيت جالا كما في الاحتياح الثاني للمدينة الذي دام 48 ساعة. ومن ثم تعرضت المخيمات الفلسطينية في محافظة بيت لحم لهجمة شرسة من قوات الاحتلال دامت 15 يوما، حيث كان هذا الاجتياح ضمن خطة ممنهجة لاستهداف المخيمات واضعاف المقاومة تمهيدا للعدوان الاكبر الذي دام 40 يوما وعرف في باسم اجتياح كنيسة المهدي. ثم تعاقبت الاجتياحات ومنع التجوال تحت ذرائع واهية يختلفها الاحتلال الاسرائيلي لتدمير مقومات الشعب الفلسطيني وبنيته التحتية وتدمير مؤسسات السلطة لضعافها او حتى انهاها.

بعد اجتماع معظم مؤسسات المحافظة وقواها الوطنية في بداية تشرين الاول من عام 2000، شكلت لجنة الطوارئ الوطنية والاسلامية كجسم يمثل القوى السياسية لترسيخ الوحدة الوطنية على الارض. اهتمت اللجنة في البدء بتنظيم جنازات الشهداء والمسيرات الشعبية وفعاليات الانتفاضة. وبدأت اللجنة باصدار بياناتها باسماء الشهداء لدعوة الجماهير للمشاركة في فعاليات الانتفاضة، واعلان حالة اليقظة والجاهزية، واستنهاض الهمم وتعزيز الصمود والتكافل الاجتماعي. وكان هناك دعوات صريحة للعملاء والاشاعات وتعزيز تلاحم القوى السياسية للمقاومين مع الاجهزة الامنية من جهة ومع الاخالي من جهة اخرى في مواجهة العدوان. واثناء فترة اجتياح المخيمات ولدت ضرورة وجود جسم يهتم وبرعى شؤون ذوي المقاومين، من توفير مواد تموينية لاسرهم او للمقاومين انفسهم عبر اللجان الشعبية وبعض المؤسسات الاهلية ذات العلاقة.

عملت لجنة الطوارئ الوطنية والاسلامية على تحسين الوضع الفلسطيني الداخلي وتعزيز وحدته وصموده. ولا بد من الاشارة هنا انه تم اغتيال احد اعضاء اللجنة وهو الشهيد احمد اسعد من قرية ارطاس، واعتقال الشيخ عبد المجيد عطا من مخيم الدهيشة، وعدم تمكن جزء اخر من الاعضاء من الظهور لاعتبارات امنية.

ولقد ادى غياب وجود جسم مركزي يمثل المحافظة والقوى السياسية والاجهزة الامنية، الى خلق حالة من عدم الالتزام في صفوف بعض المقاومين. كما ان تضارب سياسات الاجهزة الامنية الفلسطينية لعدم وجود قيادة مركزية لها، وعدم وجود موقف واحد تسيير عليه خلق بعض التجاوزات التي انعكست سلبا على المجتمع الفلسطيني في محافظة بيت لحم. ومن هذه التجاوزات سيطرة السيارات السروقة، وظاهرة الاستقواء والابتزاز وتدفع الخوات، والاساءة لبعض المواطنين، واجتهاد البعض في اجراء محاكمات ميدانية لتصفية بعض المشتبه بتعاونهم مع الاحتلال. ولقد ادى هذا الى خلق حالة من الفوضى وغياب سيادة القانون، مما ادى الى وجود فجوة بين الاهالي والمقاومين انعكست بنتاقص الأعداد الجماهيرية المشاركة في فعاليات الانتفاضة حتى في جنازات الشهداء التي كانت تعد عشرات الالاف من المشاركين في بداية الانتفاضة. ولا بد من الاشارة هنا الى ان الفوضى في استخدام السلاح اظهرت للعالم ان ما يحصل في الاراضي الفلسطينية انما هو حرب بين جيشيين وليش مقاومة شعب لمحتله.

لعبت المساعدات الخارجية عينية كانت او مالية دورا يتناقض مع الهدف الوطني والحقيقي لصمود الشعب الفلسطيني، نتيجة انعدام وجود جسم مركزي شعبي ووطني للاشراف على هذه المساعدات. ولكثرة الاطراف المهمة

حاولت لجنة الطوارئ مخاطبة اهالي المحافظة بضرورة سيادة القانون، والالتزام بعدم اطلاق النار من المناطق المأهولة بالسكان لما في ذلك من ضرر على الأهالي، بالإضافة للعديد من الامور الاجتماعية التي تعزز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني، الا ان الكثير من التجاوزات قد حصلت بسبب عدم الالتزام في قرارات اللجنة لانها تمثل الجانب السياسي للقوى الوطنية وليس للجنة العسكرية.

ومع تطور الاوضاع على الصعيد المحلي والدولي خاصة بعد احداث 11 ايلول 2001 كان من الواجب اعادة النظر في عسكرة الانتفاضة الفلسطينية ، وضرورة بلورة قيادة وطنية على مستوى الوطن بموقف سياسي محدد تلتقي عليه كل القوى السياسية. فأصبح كل فصيل يعمل لوحده، وذهبت النداءات التي اصدرها الرئيس ياسر عرفات في 2001/12/16 سدى. فانعكس مفهوم النضال الفلسطيني سلبا ليصبح وفق موازين القوى الدولية ارهابا، وعزز من هذه النظرة العمليات التي تستهدف المدنيين الاسرائيليين "العمليات الاستشهادية"، وخلقت نوع من التلاقي السياسي بين شارون وبوش. ومع مرور الوقت انحصر دور لجنة الطوارئ الوطنية والاسلامية، ولم يعد لها أي دور حقيقي على مستوى المحافظة.

لجنة الطوارئ ولجان التعويضات.

لقد ادت الاحتياجات المتكررة امحافظة بيت لحم الى احداث ارباك شامل في كافة الماحي الحياتية في المحافظة وفي البداية تم التعامل مع الاوضاع الجديدة بطريقة رد الفعل والقيام باجراءات طوارئ لمعالجة الازمات حيث تم تشكيل لجان طوارئ في المناطق المختلفة وعهد لها مهمة تلبية احتياجات المواطنين المختلفة كما تم تشكيل لجنة للتعويضات لمتابعة قضايا المواطنين الذين دمرت مساكنهم وممتلكاتهم غير انه يمكن القول بان عمل هذه اللجان اتصف بغياب التنسيق والعمل المؤسساتي الامر الذي ادى الي عدم فعاليتها وقدرتها على التعامل مع الاحتياجات المتزايدة للمواطنين.

امام هذه الوقائع، بادر محافظ بيت لحم بتشكيل لجنة معالجة الازمات تضم في صفوفها المؤسسات الرسمية والاهلية والفعاليات الوطنية وبدأت هذه اللجنة عملها في شباط 2002.

مع قدوم المحافظ الجديد إلى المنطقة- وخاصة أن المحافظة كانت مغيبة لفترة طويلة، وتعاني من العجز والخمول وعدم الكفاءة- انتعاشاً ملحوظاً يدركه الفرد للوهلة الأولى وان كانت الفترة التي عين بها شهدت تصعيداً واضحاً

فبداية تم العمل على تنظيم البيت الداخلي من ناحية التخصصات والأقسام للشؤون المختلفة إضافة إلى تفعيل دور المؤسسة وتجسيدها بشكلها الفعلي علاوة على التعاون مع المؤسسات الأخرى إن كانت حكومية أو غير حكومية إنما يكفي أن تكون فاعلة بشكل إيجابي في توجيهها إلى المجتمع والأفراد من حيث المساعدات أو الخدمات التي تقدمها، إضافة إلى أن للأفراد دور هام من حيث أن المحافظ الجديد ارتأى تشكيل جسم استشاري لهذه المحافظة سواءً للجوانب الاقتصادية من الخبراء والمتخصصين من كافة القطاعات للنهوض باحتياجات هذه المنطقة ولمخاطبة الجهات المانحة من حيث توفير المعلومات والإحصائيات اللازمة لدعم القطاع الاقتصادي والخدمات والمؤسسات من حيث توفير فرص العمل وإعادة تأهيل البنية التحتية.

ومن ناحية أخرى وبعد وصول المحافظ بفترة قليلة في شهر 2001/11 قامت الحكومة الإيطالية عبر مكتبها في القدس بالاتصال بالمحافظة معبرين عن رغبتهم بتقديم المساعدة العاجلة بسبب الظروف بتوفير منحة مالية بقيمة 5 000 \$ لتصرف لتصرف في عدة مجالات منها البنية التحتية ، المستشفيات وتزويدها سواء بالادوية أو الاجهزة الضرورية مثل أجهزة غسيل الكلى وغيره، بناء القدرات عن طريق توفير برامج تأهيلية للعمال العاطلين عن العمل وقطاع السياحة بالإضافة الى القطاع النسوي، المخيمات، المؤسسات التي تقدم المساعدات الانسانية بالإضافة الى مساعدة الافراد اللذين تأثرت منازلهم نتيجة الاجتياح وعناوين أخرى كثيرة. ومن هنا جاء دور اللجنة الاقتصادية العليا للمحافظة والتي شكلها المحافظ من المتخصصين كما ذكر انفا لدراسة الاحتياجات للمشاريع والاولويات ليقيم فيما بعد ملف كامل عن المحافظة واحتياجاتها للحكومة الإيطالية والى أي جهة أخرى ترغب في تقديم المساعدة.

وعلى صعيد اخر وبعد انتهاء أزمة كنيسة المهد قامت المحافظة ولجنة الطوارئ وبعد الاتصالات التي تمت مع مكتب NDI المعهد الديمقراطي الوطني في الولايات المتحدة ممثلا بمكتبهم في القدس باقتراح عمل ورشة عمل للجنة الطوارئ لتعزيز دورها واكساب أفرادها الخبرة ، حيث عقدت هذه الورشة ومن ضمن المحاضرين كان رئيس بلدية سان فرانسيسكو الذي خاض أزمة الزلزال الكبير أثناء فترة ولايته بالإضافة الى محاضرين اخرين من المعهد، وخلال النقاش تم تبادل الخبرات والاعمال التي قامت بها لجنة الطوارئ والمحافظ ولا ننسى أن نذكر هنا بان المشاركين شملوا كافة القطاعات بالمحافظة من أجهزة أمنية ومؤسسات خدماتية وملتطوعين للاستفادة من أكبر قدر من الكفاءات لتفعيلهم فيم بعد في عمل لجنة الطوارئ.

ومن جهة أخرى ويتوالى الأحداث اليومية للانتفاضة كان من الضروري إيجاد جسم من الكفاءات والخدمات المحلية من القطاعين الخاص والحكومي والشخصيات الوطنية مما عرف فيما بعد بلجنة معالجة الأزمات التي انبثقت عنها لجنة الطوارئ والفئة التي عملت على أرض الواقع غير اللجنة التنسيقية الاستشارية ويرأسها المحافظ شخصيا.

ومن الأعمال التي قامت بها لجنة الطوارئ:

1. متابعة قضايا الحياة اليومية من تطورات سياسية واجتماعية على الصعيد المحلي نتيجة الحصار والاجتياح.
2. تأمين احتياجات المواطنين الطارئة حيث كانت في البداية أدوية للأمراض المزمنة وحليب الأطفال وصلت من التبرعات من الاخوة في عرب الداخل ومن بعض المؤسسات الأجنبية ومن ثم اتسعت الدائرة إلى توزيع المؤن والطرود الغذائية نتيجة الاجتياحات المتكررة وطول مدة الإغلاق
3. متابعة القضايا العاجلة للمواطنين من تنقلات من وإلى المستشفيات.
4. أمور الاعتقالات.
5. الاستشهاد.
6. هدم البيوت
7. التنسيق مع الهيئات الدولية مثل الصليب الأحمر لتسهيل أمور الحركة ومتابعة قضايا اعتقال الأطفال بالإضافة إلى تسهيل أمور توزيع الأدوية والمؤن لتسهيل الحركة.
8. مخاطبة الجهات الأجنبية من قناصل ومؤسسات وغيرها ممن قدموا المساعدات من أدوية ومؤن وغيرها.
9. محاولة المساعدة في تسهيل حياة المواطنين ممن يحتاج إلى السفر إلى خارج البلاد أو القدوم بتقديم التنسيق الملائم عن طريق الارتباط المدني والمعابر وغيرها.
10. تأمين احتياجات الأجهزة الأمنية ممن فقدوا مكان إقامتهم نتيجة قصفها من ناحية الملابس والمأكل.
11. تأمين احتياجات المستشفيات ودور العجزة ممن عانوا الكثير نتيجة الإغلاق عبر التنسيق مع المؤسسات المعنية بهذه الفئة وغيرها.
12. التنسيق مع التربية والتعليم والمدارس بخصوص تنظيم أوقات الدوام واستغلال فترات رفع التجول إضافة إلى محاولة تسهيل تقديم امتحانات الثانوية العامة والمحافظة على الهدوء بالقاعات.
13. مخاطبة مقر الرئاسة في رام الله بشكل يومي في كل المستجدات للتشاور وأخذ التعليمات هذا عدا عن الوزارات الأخرى.
14. مخاطبة الجمهور بشكل يومي صباحاً وأحياناً مساءً حول آخر التطورات والاتصالات والتعليمات الضرورية لأخذ الحيطة والحذر أو من ناحية توجيه المواطنين حول أمر معين.
15. التنسيق مع مختلف العيادات الطبية الخاصة والحكومية ومحاولة تنظيم عمل سيارات الإسعاف والدفاع المدني وتأمين احتياجاتهم قدر المستطاع.
16. محاولة التنسيق مع البلديات والهيئات المحلية باستصدار تصاريح خاصة عبر الارتباط المدني لتسيير سيارات نقل النفايات من المحافظة ومنع تراكمها مما سيزيد الوضع الصحي سوءاً ، ونجح هذا التوجه إلى حد ما جيد لولا بعض السلبية من بعض المسؤولين في البلديات. وفي بعض الأحيان عانت من صعوبة بسبب عدم تجاوب كافة الجهات بنفس الطريقة والدرجة.
17. توفير السكن للعائلات التي قصفت بيوتها وأصبحت بلا مأوى باستئجار بيوت لهم أو في الفنادق لحين توفير سكن ملائم وابتعد من ذلك العمل على إصلاح البيوت إن كان الخراب بسيطاً لإرجاع العائلة إليه والمساعدة في إعادة تأهيله بوسائل المعيشة المناسبة عبر التعاون مع وزارة الأشغال أو الشؤون الاجتماعية أو عبر الهيئات الدولية والجهات المانحة.

ويشكل عام نستطيع القول هنا بأن لجنة الطوارئ ولجنة معالجة الأزمة أدت دور كبير وحافل بالإنجازات ولكن لا أستطيع القول بأنها مثالية وخالية من الصعوبات ولكن ضمن الإمكانيات المتاحة وصعوبة الحركة والتنقل بسبب منع التجول تعتبرها انحاز جيد وظاهرة مشرفة جدير أن يحتذى بها والعمل على تطويرها.

ومن ناحية أخرى عانت هذه اللجنة من صعوبات وقلة التنسيق مع بعض المسؤولين اللذين اعتبروا أنفسهم غير ملزمين بأخذ تعليمات من لجنة طوارئ وان كان يتأسسها المحافظ، وفضلوا في بعض الأحيان العمل على انفراد وبجهد واحد بدلا من التعاون وتقسيم العمل بل أن بعضاً منهم خلص إلى نتيجة بأن السلطة وانتهت فلماذا التعب والعمل ومن الأفضل الجلوس بالبيت للتفرج على ما يحدث.

كما برزت العديد من القيادات الشابة والمتحمسة للعمل والأداء إضافة إلى التطوع للعمل من أجل المصلحة العامة سواء على مستوى أفراد أو مؤسسات غير حكومية استجابت لنداء المحافظ ولجنة الطوارئ وفضلت العمل على السلبية واخذ جانب الحياد.

ومن هنا نخلص إلى نتيجة مفادها بأن الإنجاز والنجاح كان سيكون مضاعفاً وأشمل لو تضاعفت جهود الجميع وأشير هنا إلى لجنة الطوارئ الوطنية والإسلامية التي كانت موقفها سلبياً من لجنة الطوارئ حيث فضلت السلبية وعدم التعاون بل في كثير من الأحيان كان دورها توجيه النقد وتأييب الرأي العام على المحافظة ولجنة الطوارئ وخلق إشكاليات كان الجميع في غنى عنها.

إضافة إلى أن بعض النواب كان لهم موقف سلبي حتى انهم لم يقدموا شيء في وقت الأزمة ولم يتوجهوا إلى الشعب في حين أن الناس كانوا ينتظرون شيئاً أكبر من ذلك منهم.

محافظة بيت لحم والمستقبل

بعد هذا العرض الشامل لواقع محافظة بيت لحم فانه من الضروري تشخيص معالم هذه المحافظة وما تواجهه من تحديات:

1. تتبوأ محافظة بيت لحم موقعا إستراتيجيا مميزا بسبب قربها من القدس و حزام المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالمحافظة وعليه فقد تعرضت جيلو وأبو غنيم وأفرات وحتى تقوع لنيران المسلحين الفلسطينيين كما تعرضت بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وعابدة و الدوحة والخضر لقصف إسرائيلي أدى إلى خسائر مادية وبشرية هائلة كما أن العديد من العمليات الفدائية داخل إسرائيل انطلقت من محافظة بيت لحم.
2. في الشهور الأولى للانتفاضة كانت محافظة بيت لحم مسرحا لتبادل إطلاق النار بين المسلحين الفلسطينيين وجيش الاحتلال واقتصرت الفعاليات الجماهيرية في المحافظة على تشيع جثامين شهداء المحافظة ولقاءات خطابية نظمتها لجنة الطوارئ الوطنية و الإسلامية بهدف شحذ الهمم والتعبئة الجماهيرية غير أن أعداد المشاركين بدأت بالتناقص التدريجي لأسباب ليست خفية على أحد.

3. كانت محافظة بيت لحم أول محافظة يقوم فيها جيش الاحتلال بممارسة عملية الاغتيال ضد المسلحين الفلسطينيين وذلك في شهر تشرين الثاني 2000 وتوالت هذه العمليات لاحقا وسقط خلالها العديد من ابناء وبنات هذه المحافظة.

4. شهد العام الأول من الانتفاضة تناميا واضحا في المظاهر العسكرية لفصائل المقاومة الوطنية والإسلامية وفي نفس الوقت فإن هذه المجموعات العسكرية تبلورت في غالبيتها على أسس جغرافية ومجتمعية وفصائلية.

5. كان موقف القيادة الفلسطينية تجاه المجموعات العسكرية في البداية موقفا ضابيا، حيث شهدت عواصم العربية تحركات شعبية واسعة داعمة للنضال الفلسطيني بحيث لم يكن باستطاعة القيادة الفلسطينية عدم مجارة الموقف العربي غير أن أحداث أيلول 2001 ألفت بانعكاساتها على النظرة العربية والدولية تجاه العمل العسكري ولقد أدى سقوط المدنيين الإسرائيليين على يد العمليات التفجيرية الفلسطينية إلى تعزيز الموقف الدولي والعربي ضد العمليات العسكرية بشكل عام ومطالبة القيادة الفلسطينية باتخاذ موقف واضح ضدها.

6. في العام الأول من الانتفاضة كان هناك غياب واضح لمحاظف بيت لحم ولوجود مرجعية في المحافظة الأمر الذي أدى إلى تنامي دور عدد من الجهات المنتفذة التي استباحت المحافظة حيث شهدت المحافظة اعتداءات متكررة على المواطنين من قبل بعض المجموعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى هبه جماهيرية مطالبة بالتغدير واستجابات القيادة الفلسطينية بتعيين محافظ جديد وإجراء تغييرات في كوادر أجهزة الأمن الوطني والشرطة في المحافظة في تشرين أول 2001 .

7. والكبت هذه التغييرات إجتيحات متلاحقة لمقرات السلطة وفي نفس الوقت بدأت عملية إشراك الفعاليات والمؤسسات الوطنية في صناعة القرار من خلال لجنة معالجة الأزمات وغيرها من اللجان التي تم تشكيلها لمواجهة التحديات الجديدة. وفي حين استطاعت المحافظة الإضطلاع بدور مميز في توفير الخدمات المجتمعية الطارئة من خلال الالتفاف المتنامي حول المحافظة والتفاعل المؤسساتي الإيجابي إلا أن التنسيق والتعاون بين المؤسسات والأجهزة المختلفة لم يرتقي إلى المستوى المطلوب بسبب التداخلات في الصلاحيات والمسؤوليات وعدم وجود اطار واضح للعمل المؤسساتي والرغبة في إبقاء الوضع على حاله والمحافظة على مراكز القوى والمصالح الشخصية. وبدأت عملية الاستقطاب بين أطراف كثيرة في المحافظة لحماية مصالحها وتوالى سجال الرسائل مع القيادة الفلسطينية واستصدار القرارات والتعيينات. إن استمرار هذا الوضع لا شك سيعكس سلبا على المنجزات التي تم تحقيقها على الأرض والتي بدأت تعطي ثمارها في إعادة اللحمة الجماهيرية الوطنية والتفافها حول المشروع الوطني. من هنا تأتي أهمية التعرف على مجمل أوضاع المحافظة في محاولة لبلورة برنامج عمل مستقبلي.

8. معالجة أزمة حصار كنيسة المهد من قبل محافظيت لحم ومن حوله تعتبر ملحمة اسطورية لالية التعامل مع مخططات الاحتلال والضرب على وتر الاعتداء على المقدسات من جهة و خصوصيات العمل العسكري الفلسطيني بكافة تناقضاته من جهة اخرى ووضع المحاصرين النفسي سواء كانوا مقاومين او رجال دين وكانت النتيجة هي نجاح حقيقي للفلسطينيين وتعرية واضحة للاسرائيليين.

(1) رغم كافة المعوقات فإن محافظة بيت لحم تمكنت من الصمود حيث يحصل أكثر من ثلث سكان المحافظة على معونات بشكل دوري، كما أن التنسيق بين المؤسسات المقدمة للخدمات يتطور بشكل دائم، ويجري حالياً العمل على وضع برنامج طوارئ استعداداً لمواجهة الحرب المحتملة على العراق وفرض منع تجول مشدد على المحافظة.

(2) في الوقت الذي بدأت محافظة بيت لحم بقطف ثمار الحالة الإيجابية التي بدأت تتبلور معالمها من خلال اللحمة الجماهيرية والمجتمعية، فإن النزاعات داخل المحافظة بدأت في البروز من جوانب أخرى وبشكل يهدد بضرب كافة الإنجازات التي تم تحقيقها وينذر بعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل سنتين الأمر الذي يفرض على الجميع الإضطلاع بمسؤولياتهم ووضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل مصالح فردية أو فئوية أو إقليمية.

إن تشخيص المرض هو الخطوة الأولى نحو العلاج وعليه فإنه يمكن تشخيص السلبات القائمة حالياً في المحافظة بما يلي:

- 1) تنامي ظاهرة الانفرادية في العمل المؤسساتي وعدم الرغبة في العمل كفريق في مواجهة التحديات.
- 2) التداخل في العمل الوظيفي بين المؤسسات الحكومية وعدم وجود مهام وصلاحيات واضحة وعدم تقبل وحدانية المرجعية واحترام التخصصية الوظيفية.
- 3) واستنثار العديدين بالرجوع إلى الرئيس أبو عمار في كل صغيرة وكبيرة وتجاوز المرجعيات والصلاحيات والمهام.
- 4) عدم وجود تنسيق واضح بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغياب الرؤية لدى العديد من المسؤولين للمرحلة القادمة ومتطلبات عملية الإصلاح وتبعاتها من فصل للصلاحيات والمسائلة الشفافية وسيادة القانون.
- 5) التداخل غير المبرر في العمل داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمية وحركة فتح بكوادرها التنظيمية ومؤسساتها.

وللحقيقة فإن هناك إجماع على هذا التشخيص غير أن المشكلة تنبع في وصف العلاج المناسب والالتزام به- وأمام التحديات القائمة والمستقبلية فإن الخطوة الأولى المطلوبة حالياً تتمثل في الترفع عن تسجيل المواقف وتوجيه أصابع الاتهام لهذا أو ذاك ووضع المصلحة الوطنية العليا فوق أي اعتبار والقيام بالخطوات العملية التالية:

- 1) عقد لقاء مصغر بين محافظ بيت لحم وقائد المنطقة وقائد الشرطة ليتم فيه مفاتحة صريحة معمقة لمجريات الأحداث في المحافظة ويليها وضع آلية تنسيق محددة المعالم للمهام والصلاحيات والمتابعة لأي تجاوزات أو خلافات.
- 2) عقد لقاءات مماثلة بين محافظ بيت لحم والدوائر الحكومية وإقرار هيكلية التنسيق والتفاعل بين المؤسسات الرسمية والأهلية ضمن برنامج معالجة الأزمات.
- 3) عقد لقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي لإطلاعهم على ما تم التوصل إليه ومطالبتهم بالاضطلاع بمسؤولياتهم في عملية الإصلاح والبناء المؤسساتي.
- 4) عقد لقاءات مع ممثلي الفصائل والقوى المختلفة لإقرار برنامج عمل المشترك لمواجهة التحديات الراهنة.
- 5) عرض نتائج مجمل اللقاءات على كافة شرائح المجتمع ومناشدة المواطنين في المحافظة بإسناد البرنامج الوطني المقرر دعمه.